

التوجهات القانونية لحظر الحجاب في دول الإتحاد الأوروبي

ـ دراسة دولية مقارنة ـ

م.د حسين محمد صادق موسى

كلية القانون / جامعة وارث الانبياء

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١/٢٨ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٢/٢/٢٧ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٣/٣/٣٠

إنَّ منع الحجاب من قبل السلطات ليس بأمرٍ جديدٍ، لكنَّه جديدٌ نسبياً في الدول الأوروبية، والبداية كانت في فرنسا عام ٢٠٠٤م، عندما حظرت الحجاب في مدارسها، وتبعته دول أوروبية عدَّة، وتفاوتت أشكال الحظر لتشمل البرقع والنقاب والبوركي، ضمن النطاق الوطني للدولة أو النطاق المحلي للبلدية، وتضمَّنت هذه القوانين عقوبات تشمل غرامات قد تصل للسجن.

إما المحاكم الأوروبية، فقد كانت موقف بعضها مساندة للحظر، وأخرى مناهضة لها، وأبرزها قراري محكمة العدل الأوروبية لعام ٢٠١٧م، وعام ٢٠٢١م، فأعطيا للشركات وأرباب العمل صلاحية منع توظيف المحجبات. ولهذا الحظر أسباب متنوعة ظاهرية، وأخرى خفية، قد تعكس بعضها قناعات مسبقة متجذرة تاريخياً، وهذا ما أدى إلى آثار كثيرة على الرأي العام الأوروبي، وآثار اجتماعية وأمنية واقتصادية، فأثرت بشكلٍ كبيرٍ على فرص عمل المحجبات، واندماج المسلمين وفق دراسات موثقة.

Banning the hijab by governments is not a new thing, but it is relatively new in European countries, the beginning was in France in 2004, when it banned the hijab in schools, followed by several European countries, and the forms of prohibition varied to include the burqa, the niqab and the burkini, within the national scope of the state or the local scope of the municipality These laws included penalties including fines that could reach imprisonment.

As for the European courts, the position of some of them was in support of the ban and others against it, most notably the decisions of the European Court of Justice in 2017 and 2021, which gave companies and employers the power to prevent the employment of veiled women.

This ban has various apparent and hidden reasons, some of which may reflect preconceived convictions rooted in history, and this has led to many effects on European public opinion, and social, security and economic effects that greatly affected the job opportunities of veiled women, according to documented studies.

الكلمات المفتاحية: التوجهات، القانون، الحظر، دول الاتحاد الأوروبي، الدراسة، المقارنة.



المقدمة

في ظل المناخ العام، الذي تهيمن عليه العنصرية، والدعوات المتطرفة، والخطابات الشعبوية المناهضة للأقليات المسلمة في أوروبا، لم تعدّ مساحات الكراهية حكراً على بعض التيارات اليمينية، بعد أن أصبحت مجال تجاذب سياسي وقانوني بشأن الحريات الدينية، وأسس العلمانية الغربية، لتتحول إلى جدال مجتمعي واسع، لا تخلو تفاصيله من التوظيف السياسي، ونزعات الإقصاء، فعمل بعض السياسيين والصحفيين وفق استراتيجية لتصوير الإسلام على أنه التهديد الذي يترصّ بأوروبا، وأطلقوا عليه مصطلحات عدة، نحو: "الإسلام الراديكالي" و"الإسلامفوبيا".

ولهذا فإنّ المرأة المسلمة تعاني في المجتمعات الأوروبية بشكل عام من التمييز، وذلك لأنّ ارتداء الحجاب الإسلامي في بعض الدول الأوروبية يسبّب حالة من الرعب، والخشية من تفشي هذه الظاهرة في مجتمعاتهم، وخوفهم الأكبر من أن يغزو الإسلاميين عقر دارهم، خاصة في ظل العمليات الإرهابية التي نفّذتها الجماعات المتطرفة في الدول الأوروبية، مما جعل نظرهم خاطئة للدين الإسلامي، وبالتالي أدّى الحجاب في دول أوروبية عدّة إلى سجلات ومقترحات؛ لفرض حظر قانوني.

كما يبدو أنّ بعض الدول تحظر ارتداء النقاب والبرقع في الأماكن العامة، في حين تفرض بلدان أخرى الحظر على الحجاب في المدارس فقط، وإمكانية منعه في المؤسسات الأهلية من قبل رب العمل.

فقد بدأت هذه القضية في فرنسا، وتوسّعت لتشمل دول أوروبية عدّة، وتحولت إلى مسألة سياسية في السنوات القليلة الماضية، ثم أصبحت حرباً لا هوادة فيها، وإن كان هناك بعض الأصوات الأوروبية البارزة التي تعدّ الأمر حرية شخصية فردية، مثل رئيسة الوزراء البريطانية السابقة (تيريزا ماي).

هذه الخلافات والتخبطات أدّت إلى تعرض المرأة المسلمة في بعض الدول الأوروبية للمضايقات أحياناً؛ بسبب حجابها وبالأخص في المدارس، وأماكن العمل، والمؤسسات شبه الرسمية.

أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث على أنّه يتناول موضوعاً حسّاساً ومثيراً للجدل، إذ أدّى حظر الحجاب إلى انقسام شديد، ليس بين المسلمين وغير المسلمين فحسب؛ بل تعدى الأمر إلى المسؤولين والمواطنين الأوروبيين بين مؤيّد ومعارض له، وبالتالي سنسلط الضوء على أسباب هذا الحظر وآثاره المتعدّدة.

ثانياً: مشكلة البحث

لطالما شكّل الحجاب موضوع سجال كبير في أوروبا، ومنطلق للتصادم الفكري، ومسألة معقّدة تتفاوت بخصوصها الآراء والإجراءات، فبينما تؤيد فئة أخرى من الأوروبيين في منع الحجاب في الأماكن العامة وذلك



من منطلق ترسيخ مبدأ فصل الدين عن الدولة (العلمانية)، ومنع إظهار الرموز الدينية والسياسية أو لأسباب أمنية، كما يرى آخرون أنَّ منع الحجاب يتعارض مع حرية التدين التي تكفلها الدساتير والقيم الأوروبية. ولم تزد القوانين المقترحة لمنعه في المؤسسات والشركات، الوضع إلا تعقيداً، مما طرح تساؤلات حقيقية حول الحريات الشخصية، وحقوق الأفراد، وممارسة اعتقاداتهم بحرية.

فمحكمة العدل الأوروبية كانت أمام حريتين متناقضتين هما : حرية الانتماء إلى ديانة وإظهارها، والأخرى حرية المؤسسة أو الشركة، إذا كانت لا تريد أن تظهر فيها رموز دينية.

وتختلط إشكالية الحجاب وتتداخل في سياقاتها الدينية والثقافية والسياسية والاجتماعية وبالأخص في ظل الموقف العلماني الذي يعد أن الحجاب أمر مرتبط بالمجتمع، وليست له علاقة بالشرعية، فالحجاب حسب هذا الرأي منحصر برمته في عادات المجتمع وتقاليده.

لكن في ظل الأجواء المتحررة في الدول الأوروبية، نقول لماذا لا يُترك للمرأة اختيار الشكل الذي تريد أن تظهر به؟

ثالثاً: منهجية البحث

سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي من حيث استقراء قوانين، وقرارات المحاكم الأوروبية، وتقييم آثارها الاجتماعية والاقتصادية.

رابعاً: نطاق البحث

حدود نطاق بحثنا من الناحية المكانية في دول الاتحاد الأوروبي، ويمتد النطاق الزمني منذ عام ٢٠٠٤ م، حين صدر قانون حظر الحجاب في المدارس الفرنسية، لغاية عام ٢٠٢١ م، مع قرار محكمة العدل الأوروبية المتعلق بإمكانية الشركات، وأرباب العمل من منع توظيف المحجبات أو طردهن.

خامساً: خطة البحث

سوف نتناول هذا البحث في مبحثين، المبحث الأول تحدثنا فيه عن القوانين، وقرارات حظر الحجاب في دول الاتحاد الأوروبي، وينقسم إلى مطلبين، إذ يتناول المطلب الأول قوانين حظر الحجاب في دول الاتحاد الأوروبي في حين يتطرق المطلب الثاني إلى قرارات المحاكم الأوروبية، إما المبحث الثاني فكان معنوناً بأسباب حظر الحجاب، وآثاره في دول الاتحاد الأوروبي، فينقسم إلى مطلبين، إذ يتناول المطلب الأول أسباب حظر الحجاب بينما يتطرق المطلب الثاني إلى آثار حظر الحجاب، ثم ختمنا بحثنا بخاتمة فيها نتائج وتوصيات.



المبحث الأول: قوانين وقرارات حظر الحجاب في دول الاتحاد الاوروي

هناك العشرات من القوانين التي صدرت منذ عام ٢٠٠٤ في فرنسا، وتبعتها قوانين في دول أوروبية عدة ، وكذلك قرارات محاكم الوطنية والدولية ، بعضها كانت مؤيدة لحظر الحجاب أو النقاب على نطاق واسع أو ضيق، وأخرى عارضت هذا الحظر، ولهذا سوف نتناول هذا المبحث في مطلبين، المطلب الأول نوضح فيه القوانين التي تحظر الحجاب والبرقع والنقاب في دول الاتحاد الأوروبي، ويتناول المطلب الثاني قرارات المحاكم الأوروبية المتعلقة بالحجاب.

المطلب الأول: قوانين حظر الحجاب في دول الاتحاد الأوروبي^(١)

كثيرة هي القوانين التي حظرت الحجاب في الدول الأوروبية، وهنا لا بد أن نفرّق بين القوانين التي تحظر البرقع والنقاب، وبين القوانين التي تحظر الحجاب.

الفرع الأول: قوانين حظر النقاب والبرقع .

هنالك عدّة انواع لحظر البرقع والنقاب في دول القارة الأوروبية، حظر وطني لارتدائهما في الأماكن العامة لكل الدولة، حظر محلي في الأماكن العامة في بعض المدن والولايات فقط، وحظر جزئي في بعض الأماكن العامة، وحالياً يوجد ست دول تحظر البرقع والنقاب في أوروبا وهي النمسا، الدنمارك، فرنسا، بلجيكا، ولاتفيا ثم بلغاريا.

ففي فرنسا بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ أصبح من غير القانوني ارتداء أغطية الوجه إلا في مكان العمل مع بعض الشروط، كما أصبح من غير القانوني ارتداء البرقع في الأماكن العامة، وبعبارة أخرى يجب دفع غرامة قدرها (١٥٠) يورو، و(٣٠,٠٠٠) يورو على الرجال الذين يُجبرون زوجاتهم على ارتدائه مع ما يصل إلى سنة واحدة في السجن^(٢)، وفي بلغاريا عام ٢٠١٦، تمّ فرض حظر قانوني على الملابس الإسلامية التي تُغطي الوجه.

وفي عام ٢٠١٧ أقر البرلمان الألماني قانوناً، يمنع الموظفين والقاضيات والمجندات من ارتداء النقاب في العمل^(٣)، وأقرّ برلمان ولاية سكسونيا السفلى الألمانية حظر ارتداء النقاب في مدارس الولاية، وجاء ذلك بعد أن رفضت تلميذة خلع نقابها^(٤)، وأعلنت ولاية بادين فورتمبرغ الألمانية، عن نيتها منع الفتيات من ارتداء النقاب في المدارس.

وبحسب السلطات المحلية، فإنّها تعمل على إدخال لائحة قانونية للحظر، وهي ما من شأنها أن تعزز الشعور بالتكاتف في المؤسسة التعليمية، على حد تعبير الولاية، وقد أكد المتحدث باسم وزارة التربية والتعليم في الولاية ليورونيوز، أنّها بصدد وضع لائحة قانونية، وأن مجلس الوزراء قد وافق على تعديل القانون وبالأخص بالزي في المدارس^(٥).



وحظرت إيطاليا تغطية الوجه بالنقاب في الأماكن العامة منذ ١٩٧٥، وفي عام ٢٠١٥ منعت منطقة "لومبارديا" ارتداء النقاب والحجاب في المكاتب العامة والمستشفيات، وفي ٢٠١٠ فرضت مدينة "نوفارا" قيوداً على غطاء الوجه^(٦).

وفي بلجيكا عام ٢٠١١ صدّق مجلس النواب بتصويت أعضائه بأغلبية ساحقة لصالح إدخال التشريعات التي تحظر ارتداء البرقع في الأماكن العامة^(٧)، تحت طائلة معاقبة المرأة المخالفة بغرامة مالية تقدر بـ (١٣٧,٥) يورو، وقد ترتفع العقوبة لتصل إلى السجن لسبعة أيام^(٨).

وفي النمسا بدأ سريان منع النقاب والبرقع في الأماكن والمباني العامة في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وينص القانون على غرامة تصل إلى (١٥٠) يورو في حال مخالفة القانون^(٩).

وفي عام ٢٠١٨ أقرّت الحكومة الدنماركية قانون "حظر النقاب في الأماكن العامة"، ما فتح سجلاً حاداً بين الأحزاب الدنماركية، بين مؤيّد ومعارض لهذا القرار، لتتبعه احتجاجات شارك بها ساسة يساريون، ودنماركيون ارتدى بعضهم نقاباً وأغطية وجه للتعبير عن تضامنهم مع النساء المسلمات اللواتي يرتدين النقاب^(١٠)، القانون الدنماركي يعطي الناس حق تغطية وجوههم عند وجود سبب مقنع، كالجو البارد، أو لدواعي قانونية، كارتداء الخوذة أثناء قيادة الدراجات النارية، وبحسب القانون، فإنّ المخالفة الأولى غرامتها (١٠٠٠) كرون، أي حوالي (١٦٠) دولار، وتكرارها يكلف (١٠٠٠٠) كرون، أي حوالي (١٦٠٠) دولار، أو السجن لمدة ستة أشهر، أما في حالة الاجبار على ارتداء هذا الزي، فسيتم حبس الشخص المجرّم لمدة سنتين^(١١).

وفي هولندا سنة ٢٠١٩ تم منع النقاب في الأماكن العامة كالمستشفيات والدوائر الحكومية والمدارس، والمواصلات العامة وغيرها^(١٢)، أما في سويسرا فالنقاب ممنوع في إقليم تيشينو الجنوبي على الحدود الإيطالية^(١٣).

الفرع الثاني: قوانين حظر الحجاب

صدر قانون في فرنسا عام ٢٠٠٤م، يحظر الرموز الدينية في المدارس، وتوسّع هذا القانون في وقت لاحق ليشمل جميع الملابس التي تدل على دين أو تُشير لرمز ما، لكن وبالرغم من ذلك فالتعليمات الوزارية والرقابة تستهدف بالخصوص الأزياء الإسلامية بما في ذلك الحجاب^(١٤).

وفي عام ٢٠١٩ أقرّ مجلس الشيوخ الفرنسي قانوناً يتضمن مادة تحظر على الأمهات ارتداء الحجاب أثناء مرافقة أبنائهن في الرحلات المدرسية^(١٥) (١٦).

وفي عام ٢٠٢٠ سعت النائبة البرلمانية عن حزب "الجمهورية إلى الأمام" (أورور بيرجييه) إلى التقدم بمشروع قانون يحظر عرض، وبيع ملابس الفتيات المحجبات في البلاد^(١٧).

وفي ألمانيا سنة ٢٠١٨ ذكر وزير الداخلية (هورست زيهوفر)، وهو عضو في حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي المحافظ، و(يوليا كلوكنر)، وزيرة الزراعة من حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الذي تنتمي له ميركل، أنهما



يدعمان الآن حظر ارتداء التلميذات للحجاب، ولكن محافظين آخرين بينهم أنيت فيتمان - ماوتس مفوضة الاندماج أشارت إلى أنَّ مثل هذا الحظر سيثير مشاكل دستورية، وسيُشكّل تحدياً لحقوق الآباء والأمهات^(١٨). وبالإضافة إلى ذلك فإنَّ رئيس رابطة المعلمين الألمان (هاينز بيتر مايدينجر) قال في تصريحات نشرتها صحيفة «بيلد» الألمانية: (إنَّ حظر ارتداء الحجاب من شأنه المساهمة على الأقل في التخلص من الأرضية الخصبة لنشأة العنصرية الناجمة عن أسباب دينية)^(١٩)، وهو ما يدل على وجود كراهية للمسلمين في جزء من المجتمع الألماني، ومشكلة عدم التفريق بين الحجاب والإرهاب^(٢٠).

أما في بلجيكا، بعد عام ٢٠٠٤ صدرت قرارات مختلفة للحكومات المحلية في الكثير من البلديات تمنع ارتداء الحجاب الإسلامي في الجامعات والمدارس والدوائر الحكومية^(٢١).

لكن المادة (١٩) من الدستور البلجيكي تضمن الحرية الدينية، و تؤكد المادة (٢٤) من الدستور على حيادية التعليم الرسمي، ويذكر أيضاً أن المادة (١٤) من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل تملّي على الدول الموقعة احترام حق الطفل في حرية التفكير والمعتقد الديني.

وهنالك الكثير من الأحزاب في البرلمان البلجيكي تعارض رفع الحظر عن ارتداء الحجاب، كالأحزاب القومية واليمينية، التي تنوي تشديد قوانين منع ارتداء الحجاب في البلاد^{(٢٢) (٢٣)}.

وفي عام ٢٠١٩م وافق البرلمان النمساوي على منع الفتيات المسلمات من ارتداء الحجاب في المدارس الابتدائية، إذ إنَّ المنع يشمل "كل لباس ينطوي على بعدٍ عقائدي أو ديني يغطّي الرأس" دون أن يرد ذكرٌ لحجاب المسلمات بشكل صريح، تجنباً لالتهماتٍ تتعلق بالتمييز العنصري، فيما أكدت الحكومة أنَّ عمامة الرأس التي يرتديها الأطفال السيخ أو الكيباه اليهودية لن ينسحب عليهم القانون الجديد^(٢٤)، إلا أنَّ هذا القانون تم ابطاله في عام ٢٠٢٠ من قبل المحكمة الدستورية^(٢٥).

المطلب الثاني: قرارات المحاكم الأوروبية

تفاوتت قرارات المحاكم الأوروبية بين المؤيدة والرافضة لحظر الحجاب (الكلي أو الجزئي)، ومدى وضع ضوابط وصلاحيات لأرباب العمل وما أشبه.



الفرع الأول: قرارات المحاكم الأوروبية المناهضة للحجاب

سنتناول في هذا الفرع القرارات المناهضة للحجاب على مستوى المحاكم الوطنية (داخل الدولة الأوروبية)، ثم قرارات محكمة العدل الأوروبية، وهي أعلى سلطة قضائية في الاتحاد الأوروبي.

أولاً: قرارات المحاكم الوطنية

في ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣، أقرت المحكمة الاتحادية الدستورية الألمانية منع معلّمة أفغانية من الحجاب في المدرسة، وأفادت أن الولايات المحلية يمكن أن تغيّر قوانينها إن رغبت، وبناءً على ذلك فإن الأقاليم الألمانية منعت الكثير من المعلمات من ارتداء غطاء الرأس^(٢٦)، وزادت الأمور تعقيداً عندما أكدت المحكمة أن هذا الحظر لا ينتهك حرية الدين بل يُساهم في حمايتها^(٢٧)، وهو أمر مستغرب في دولة تدّعي أنها مع حرية المعتقدات.

وفي فرنسا بتاريخ ٢٥ يونيو/حزيران ٢٠١٤ أصدرت محكمة النقض حكماً يؤيد قراراً استثنائياً لصالح مديرة حضانة طردت موظفة مسلمة ترتدي الحجاب أثناء العمل^(٢٨).

إما محكمة التمييز في مدينة لياج البلجيكية، فقد أيدت في سنة ٢٠١٥ قرار مجلس بلدية فيرفيرس، بحظر الحجاب في المدارس، وأن "قرار الحظر للمجلس لا يستهدف ديناً أو مجموعة معينة، ولا يعد تمييزاً"^(٢٩)، لكننا نرى بأن هذا القرار يستهدف الدين الإسلامي بشكل واضح.

وفي يوليو/تموز ٢٠١٧ أيدت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية حكماً صادراً عن محكمة بلجيكية يقضي بحظر ارتداء النقاب في الأماكن العامة، قائلةً إن الحظر لا ينتهك ميثاق حقوق الإنسان الأوروبي، ويسعى لترسيخ مفهوم العيش المشترك وحماية حقوق وحرّيات الآخرين^(٣٠)، ومن الواضح بطلان هذا المبرّر، فهذا الحظر انتهاك لحقوق وحرّيات المسلمين.

ثانياً: قرار محكمة العدل الأوروبية

في ١٤ مارس/آذار ٢٠١٧ أعطت محكمة العدل الأوروبية للمؤسسات الحق في أن تحظر - ضمن قانونها الداخلي - المسلمات من ارتداء الحجاب، وأصدرت المحكمة - ومقرها لوكسمبورغ - قرارها في قضيتين في بلجيكا وفرنسا تتعلقان بمسلمتين اعتبرتا أنهما تعرضتا للتمييز والطرد بسبب ارتدائهما للحجاب، وترى المحكمة أن "منع الحجاب في إطار قانون داخلي لمؤسسة خاصة يمنع أي إظهار أو ارتداء أي رمز سياسي أو فلسفي أو ديني في مكان العمل لا يشكل تمييزاً مباشراً على أساس الدين أو العقيدة"^(٣١).

وقد أثار هذه القرار جدلاً كبيراً وانقساماً حوله بين منتقدي له ومرحبي به، وبالتالي سينعكس هذا القرار على المسلمات المحجبات في أوروبا ويزيد من مخاوفهن^(٣٢).



وفي هذا السياق، يقول مبارك كوتنا عضو المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا إن الحكم شكّل "خيبة أمل كبيرة" للمسلمين في أوروبا، ويحرم المسلمة من العمل فقط بسبب قناعاتها " (٣٣).

وسيتعين على القضاء أن يأخذ في الاعتبار ابتداء من الآن حريتين متناقضتين: حرية الانتماء إلى ديانة وإظهارها، وحرية المؤسسة إذا كانت لا تريد أن تظهر فيها رموز دينية، وفي هذا السياق أضافت المحكمة الأوروبية أن شرط الحياد يجب ألا يؤدي إلى التمييز بحق اشخاص ينتمون إلى دين أو عقيدة معينة ويجب أن يتم تبريره من خلال "هدف مشروع" وعبر "سبل ضرورية ومؤاتية" (٣٤).

وقال (بكير البوجا)، الأمين العام للاتحاد الإسلامي التركي الألماني (ديتيب)، إن من يدّعي أن المسلمين بإمكانهم ممارسة شعائر دينهم بحرية في ألمانيا، لا ينبغي عليه أن يملّي على النساء ما يتعين عليهن ارتداؤه، فينبغي قبول قرار عمل المرأة المحجبة (٣٥).

في حين قال المتحدث بشؤون الهجرة باسم كتلة حزب الخضر في البرلمان الألماني (فولكر بك) إن حكم المحكمة "ليس المهم ما يلبسه المرء على رأسه، بل ما يحمل من أفكار في رأسه" (٣٦).

ولا يمكن فصل القرار عن سطوع نجم اليمين الأوروبي، فقد سارعت الأحزاب المتشدّدة في فرنسا وهولندا وألمانيا (أتى القرار عشية الانتخابات البرلمانية) إلى الإشادة بقرار المحكمة، الذي سيسهم في رفع منسوب الإسلامفوبيا الذي يعدّ سبباً رئيسياً في انخراط العديد من الأوروبيين في التنظيمات التكفيرية خلال السنوات الأخيرة، وفق اعترافات الإرهابيين أنفسهم.

كما بدوره قال (جون داهويسن) مدير برنامج منظمة العفو الدولية، إن قرارات المحكمة منحت فرصة كبيرة لأصحاب العمل للتمييز ضد النساء والرجال، على أساس المعتقد الديني.

ولفت مؤتمر المحاكمات الأوروبيين إلى أن القرار "تزامن مع ازدياد الحوادث ذات الدوافع العنصرية، وهو رسالة واضحة من أوروبا بأن المجتمعات المتدينة غير مرحب بها" (٣٧).

ثم أتى القرار الجديد لمحكمة العدل الأوروبية، الصادر ١٥ تموز/يوليو ٢٠٢١، بشأن حقوق أصحاب العمل، في منع التعاملات المسلمات لديهم، من ارتداء الحجاب.

وفي قرارها بشأن دعوتين قضائيتين، مقدمتين من امرأتين في ألمانيا، كانتا قد أوقفتا عن العمل، بعد ارتدائهما الحجاب، قالت المحكمة إن الشركات، يمكنها منع الموظفين المسلمات من ارتداء الحجاب، في ظروف معينة، وأشارت المحكمة، إلى أن "منع ارتداء أي شيء يُمثّل تعبيراً، عن معتقدات سياسية أو فلسفية أو دينية، في أماكن العمل، قد يبرره حاجة صاحب العمل، إلى تقديم صورة محايدة للعملاء، أو الحيلولة دون أي مشاحنات اجتماعية".



ومن جانب أخرى، فقد أدانت تركيا، والتي لها جالية كبيرة وقديمة في ألمانيا، قرار محكمة العدل الأوروبية، وقالت إنه "يوفر غطاءً قانونيًا للتمييز" ضد المسلمات (٣٨).

الفرع الثاني: قرارات المحاكم الأوروبية المساندة للحجاب

سنتناول في هذا الفرع القرارات المساندة للحجاب على مستوى المحاكم الوطنية (داخل الدولة الأوروبية) ثم قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وهي تختلف عن محكمة العدل الأوروبية التي هي أعلى سلطة قضائية للاتحاد الأوروبي..

أولاً: قرارات المحاكم الوطنية

في بلجيكا سنة ٢٠١١ أعطى قاضي محكمة (ليمبورغ) الحق للنساء المسلمات في ارتداء الحجاب عند أخذ الصور الخاصة ببطاقات تحديد الشخصية، ونقلت الإذاعة البلجيكية تصريحاً للقاضي قال فيه إن "الإسلام دين معترف به، وبالتالي فمن حق النساء المسلمات ارتداء الحجاب" (٣٩).

وفي عام ٢٠١٨ رفضت شابة مسلمة في السويد، مصافحة رجل في إحدى مقابلات العمل، فتم إيقافه المقابلة من قبل الموظف المسؤول (٤٠)، وخلصت محكمة العمل إلى أن رفض المرأة لزعزعة الجنس الآخر هو مظهر ديني محمي بموجب المادة (٩) من الاتفاقية الأوروبية بشأن حقوق الإنسان، و "إن سياسة الشركة تُضَرّ بشكل خاص بالأشخاص من دين معين، أي المسلمين، الذين يُطبّقون حظر المصافحة بين النساء والرجال الذين لا يرتبطون ارتباطاً وثيقاً"، و أن الشركة أخطأت في منع توظيف المرأة (٤١).

وفي ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٦ قضت المحكمة الإدارية في مدينة أوغسبورغ جنوب ألمانيا بعدم قانونية حظر ارتداء الحجاب على متدربات محاكم ولاية بافاريا، وجاء الحكم مؤيداً لموقف طالبة قانون مسلمة "تؤدي منذ عام ٢٠١٤ ما يُعرف بخدمة الإعداد لدى القضاء، لكن المحكمة فرضت عليها ألا ترتدي الحجاب في المناسبات ذات الصلة بالجمهور " فقط (٤٢).

كما أصدرت عام ٢٠١٩م محكمة العمل الألمانية قراراً لصالح امرأة محجبة تعمل في متجر مواد التجميل، حيث رأت بأنه يجوز لصاحب العمل تقييد الحرية الدينية لموظفيه فقط في حال كان يفرض ذلك إلى مشكلات كبيرة، لكن هذا لم يكن عليه الحال في هذا المتجر (٤٣).

في حين عام ٢٠٢٠م رفضت محكمة ألمانية طلباً تقدمت به السلطات في مدينة هامبورغ لمنع طالبة تبلغ (١٦) عاماً من ارتداء النقاب أثناء الحصص الدراسية (٤٤).

وفي سويسرا في شهر أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦ أدانت إحدى المحاكم صاحب مؤسسة صرفت عاملة مسلمة بعد أن بدأت بارتداء الحجاب، واعتبرت المحكمة أن هذه المرأة الصربية (٢٩ عاماً) صُرفت تعسفياً من منصبها كانت تعمل فيها، ورفضت المحكمة حجة رب العمل الذي قال إن الصرف تم لأسباب تتعلق بالنظافة،



وحكمت عليه بدفع ثلاثة رواتب شهرية للمرأة مع تعويض، واعتبرت المحكمة أن رب العمل خرق مادة دستورية تتعلق بحرية المعتقد.

إما في إسبانيا بتاريخ ٦ فبراير/شباط ٢٠١٧ فقد أمر القضاء الإسباني شركة طيران اتخذت إجراءً عقابياً بحق موظفة بسبب ارتدائها الحجاب بالتعويض على هذه الموظفة والسماح لها بالعمل وهي محجبة، معده أن ارتداء الحجاب يتعلق بحرية العبادة المصونة في الدستور، وأن البند (١٦) من الدستور الإسباني يضمن الحق في حرية العبادة، وبالتالي فهو يسمح لهذه المرأة بأن تغطي شعرها حتى وإن كان غطاء الرأس لا يتفق والزي الرسمي المعتمد في عملها^(٤٥).

بالإضافة الى ذلك ففي عام ٢٠١٩ م قضت محكمة استئناف فرنسية - وفق قرار مثير - لصالح امرأة مسلمة كانت قد طردت من وظيفتها قبل (١١) عاماً، بسبب رفضها خلع حجابها^(٤٦)، ولم تستطع الشركة التي طردتها من إثبات أن يكون المنع من ارتداء الحجاب منصوصاً عليه في النظام الداخلي للشركة، وهكذا غدا طرد المهندسة من وظيفتها بذريعة الحجاب غير قانوني^(٤٧).

إما في النمسا سنة ٢٠٢٠ أبطلت المحكمة الدستورية قانوناً أقر سنة ٢٠١٩، وينص على حظر ارتداء الفتيات غطاء الرأس في المدارس الابتدائية، معتبراً أنه غير دستوري وتمييزي^(٤٨)، وقالت المحكمة في بيان لشرح قرارها، إن القانون يتعارض مع مبدأ المساواة فيما يتعلق بحرية الدين والمعتقد، وطعنن طفلتان ووالديهما بالقانون، الذي يمنع الفتيات اللواتي تبلغ أعمارهن أقل من (١٠) سنوات ارتداء الحجاب في المدرسة^(٤٩).

ثانياً: قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

في عام ٢٠١٨ حكمت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لصالح سيدة طردتها محكمة بلجيكية لرفضها خلع الحجاب، وشددت المحكمة على أن طرد السيدة من القاعة "ينتهك المادة التاسعة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التي تؤكد على حرية الفكر والعقيدة والدين"، وأشارت المحكمة إلى أن قرار المحكمة البلجيكية يُمثل تقييداً صارخاً لحق هذه السيدة في حرية إظهار انتمائها الديني، وهو سلوك مرفوض في مجتمع ديمقراطي^(٥٠).

المبحث الثاني: أسباب حظر الحجاب وآثاره في دول الاتحاد الأوروبي

تعددت أسباب حظر الحجاب، فهناك أسباب ظاهرية أعلنتها السلطات المختصة بشكل واضح وصريح، وأخرى أسباب خفية تعكس نوايا ومعتقدات وقناعات من هم وراء إصدار هذه القوانين والقرارات، والتي أثرت بشكل كبير على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمسلمات المحجبات، وسوف نتناول هذا المبحث في مطلبين، يتعلق المطلب الأول بأسباب حظر الحجاب على مستويين، الأسباب الظاهرية وكذلك الخفية، ويتعلق المطلب الثاني بآثار هذا الحظر على الرأي العام الأوروبي وعلى عدة جوانب رئيسية، اجتماعية واقتصادية.



المطلب الأول: أسباب حظر الحجاب

القرارات الأوروبية بمنع الحجاب تأتي تحت بند "تخوّف الدول الأوروبية من أن يغزو الإسلاميون في عقر دارهم وأن يزداد التطرف الذي يقود لعمليات إرهابية"، هذا الفكر الأوروبي قادهم إلى التشديد في الإجراءات والقوانين ضد الأقليات المسلمة، ناهيك عن المضايقات التي تتعرض لها المرأة المسلمة إن كانت ترتدي "حجاباً أم نقاباً" فالملتجّع الغربي لا يفرق كثيراً بين الاثنين، فهو يعتقد أنه يحارب ظاهرة "الإسلاموفوبيا"^(٥١)، ولذلك جاء حظر الحجاب في عدّة دول أوروبية، ولا بدّ من التفريق بين الأسباب الظاهرية لهذا الحظر وبين الأسباب الخفية.

الفرع الأول: الأسباب الظاهرية لحظر الحجاب

يتم التركيز في فرنسا على الطبيعة العلمانية للدولة ورمزية الزي الإسلامي؛ لذلك تم حظر اللباس الإسلامي في مؤسسات الدولة (محاكم الخدمة المدنية)، وتمّ منع المعلمات من ارتداء الزي الإسلامي داخل المدارس، وتحظر هولندا ارتداء الحجاب الإسلامي على أساس حيادية الدولة، لكن وفي المقابل هنالك دول أخرى تتعلّل بأسباب مغايرة أيضاً مثل المملكة المتحدة التي تحظر ارتداء النقاب في بعض المهن المحدّدة مثل التدريس كون التواصل وجهاً لوجه أمر مطلوب في مثل هذه المهن، بينما يرى المسلمون وبعض غير المسلمين أن هذا الحظر أمر خاطئ كون اللباس يُعد من الحريات المدنية ولا يجب على الدولة التدخل والتحكم فيه^(٥٢).

كمائنص القانون الفرنسي لعام ١٩٠٥م على الفصل بين الكنيسة والدولة في البلاد، لكنه لا يذكر العلمانية على وجه التحديد، ومع ذلك، فإن هذا المبدأ هو جزء أساسي من النسيج السياسي للبلاد، وتدعي أنها محايدة رسمياً في الأمور الدينية، ولا تدعم لا الدين ولا غيابه، وجاء في موقع الحكومة على الإنترنت أن "الدولة الفرنسية لا تُفضّل أي دين بشكل خاص وتضمن التعايش السلمي فيما يتعلق بقوانين ومبادئ الجمهورية"، وقالت فرنسا أنّها تطبق هذا المبدأ العلماني في قانون صدر في مارس-آذار ٢٠٠٤ يحظر ارتداء جميع الملابس أو غيرها من الملابس التي تُظهر بوضوح أي انتماء عقائدي في المدارس، بغض النظر عن الدين^(٥٣).

في حين التاريخ الاستعماري لفرنسا يجعل مسألة الإسلام مثيرة للجدل على أراضيها، ففي استطلاع للرأي قام به معهد إيفوب في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، صرّح (٦١%) من المستجوبين باعتقادهم أن الإسلام لا يتوافق مع القيم الفرنسية، بينما يعتقد (٨٠%) أنّ العلمانية في خطر.

كما ربع المسلمات في فرنسا تقريباً محجّبات، لكنهنّ محل جدل منتظم حول الإسلام، رغم عددهن الضئيل، وقد سبق واعتبر الرئيس الفرنسي الحالي إيمانويل ماكرون الحجاب بأنه "لا يتطابق مع طريقة العيش في بلادنا، فنحن مهتمون جداً بالمساواة بين النساء والرجال."



وقد شرحت مريام هانتر هينان، وهي أستاذة قانون في كلية لندن الجامعية، درست بدقة العلمانية الفرنسية أنه: "بعد قانون ٢٠٠٤، أصبحت العلاقة بالعلمانية هشة أكثر فأكثر، فالعلمانية لا تستعمل كقاعدة قانونية لكنها لا تزال - بشكل أو بآخر - تؤثر على الفكر القانوني"^(٥٤)، فيمكن للأديان المعترف بها أن تحتفل بمعتقداتها في بنايات مصممة لذلك، واعتبر العلمانيون الحجاب رمزاً على الاضطهاد الأنثوي^(٥٥).

كما أرسل قانون حظر الحجاب في المدارس الفرنسية، باعتباره المرفي القاسي، وهو رسالة صارمة للإسلاميين والمسلمين، فعلى الجمهورية أن تكون هي النبراس الموجه للعيش معاً في فضاءات عامة، وهذا يعني العيش "في مساحات عامة يُستبعد منها أي سمات عرقية أو دينية أو غيرها، وأن المدارس العامة تربي تلاميذها على محو الاختلافات وعلى التبنّي الجماعي للجمهورية"، وإذا كان هذا الشكل من أشكال "العلمانية السياسية" لا يزال قائماً في فرنسا وفي غيرها، فلا يمكننا أن نتنبأ إلا بمزيد من الكوارث وبأسى مقبل أمامنا^(٥٦).

سوف نتناول الأسباب الظاهرية لحظر الحجاب ثم النقاب.

أولاً: سبب حظر الحجاب

كشفت زعيمة حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف في فرنسا (مارين لوبان) في عام ٢٠٢١ عن مقترح قانون لمنع ما أسمته "الفكر المتطرف"، بما في ذلك توسيع حظر الحجاب ليشمل الفضاء العام في البلاد، كما تحدثت عن حرب عالمية يشتتها هذا الفكر، وخطّة للقضاء عليه، حسب تعبيرها^(٥٧)^(٥٨)، ورحّب زعيم حزب الشعب الأوروبي في البرلمان الأوروبي بقوانين حظر الحجاب، (عين - الأكثرية) (مانفرد ويبير)، الذي قال في تويتر إنه يرحب بالقرارات التي تدافع عن "القيم الأوروبية"^(٥٩).

وفي عام ٢٠١٨ أعدّ المستشار النمساوي (زيباستيان كورتس) أن حظر الحجاب على الفتيات (في المدارس) يهدف إلى منع "تطور مجتمعات موازية"، وهذا تعبير يستخدمه اليمينيون في النمسا لوصف ما يعتبرونه تهديداً للثقافة السائدة من قبل بعض المسلمين^(٦٠).

ثانياً: سبب حظر النقاب

ذكر أن في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١١ تم حظر النقاب رسمياً في بلجيكا، وانتقدت منظمة العفو الدولية هذا التشريع مشيرةً في الوقت ذاته إلى أن «هذا القانون يتم سته من أجل مكافحة التمييز ضد المرأة، في حين أنه هو عمل من أعمال التمييز في حد ذاته»، أما بي بي سي فقد قدّرت أن حوالي (٣٠) امرأة ترتدي هذا النوع من الحجاب في بلجيكا التي يبلغ عدد سكانها المسلمون حوالي نصف مليون نسمة، وكان أحد المبررات الرئيسية المصاحبة لقانون حظر النقاب في بلجيكا أن "الأشخاص في الأماكن العامة يجب أن يكونوا معروفين" و"يمكن التعرف عليهم" لأسباب تتعلق بالأمن العام" وقد أدرجت استثناءات تتعلق بأنظمة العمل أو الاحتفالات، ولكن ليس لأسباب صحية.



واعداً المشترع الفرنسي هذه الملابس تهديداً للمجتمع العلماني، وغير قانونية، وقد تمّ الطعن في قانون حظر النقاب بحلول ١ تموز/يوليو لعام ٢٠١٤ م، أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي أيدت القانون، بحجة أن الحكومة الفرنسية تقوم على "فكرة العيش معاً".

وحظرت الدنمارك ارتداء النقاب أو البرقع ابتداءً من ١ آب/أغسطس ٢٠١٨، وأظهرت الحكومة ما قامت به بحادث الصحافي الذي ارتدى البرقع ثم تمكن من تجاوز خط الأمن في مطار كوبنهاغن دون أن تتمكن الشرطة من معرفة هويته، وأكدت الحكومة بعد هذه الواقعة أن زوار المطارات من النساء والرجال في حاجة إلى كشف وجوههم للقوات الأمنية بغض النظر عن سبب ارتدائه.

كما منعت النساء في ألمانيا كذلك من ارتداء البرقع أو النقاب أثناء السياقة وقيادة السيارات وذلك لأسباب تتعلق بالسلامة على الطرق^(٦١).

الفرع الثاني: الأسباب الخفية لحظر الحجاب

تعاني أوروبا منذ فترة من الإسلاموفوبيا دون القدرة على إعطاء تعريف محدّد، وخاصةً مع تصاعد اليمين المتطرف في الدول الأوروبية وتبنيهم موضوعات أكثر تطرفاً، على سبيل المثال نائب رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو سالفيني، يرى أن انتخاب القوميين واليمين سيحول دون تحول أوروبا لدولة خلافة وأن تكون أوروبا للأوروبيين فقط"، على حد قوله.

وقالت آية عبدالعزيز الباحثة في الشؤون الأوروبية إن "الأحزاب اليمينية تتجه أكثر إلى التطرف والفكر العنصري بمعاداة المسلمين بصفة عامة ومسبقة ورفض الاندماج والاقتصار على الثقافة الأوروبية"^(٦٢).

وهذا يعد تفاوت في النظرة إلى الحجاب بين الأقلية المسلمة في أوروبا والذي تعدّه التزاماً دينياً وأخلاقياً، وبين المجتمع الغربي الذي يتوجّس خيفةً من أي تمييز اجتماعي أو ثقافي، وقد تبلور هذا الهاجس في صورة صراع سياسي وصدام أيديولوجي خصوصاً بعد أحداث ١١ سبتمبر، وتجلّى ذلك في محاولة الولايات المتحدة الأميركية وغالبية الدول الغربية تسييس وتقنين هذا الصراع، خاصةً بعد انطفاء جذوة الحرب الباردة في محاولة لجعل الإسلام العقبة أمام الهيمنة الغربية، وفي هذا الخضم صدرت القوانين والقرارات في أغلب الدول الغربية والتي غايتها الحيلولة دون ارتداء المرأة المسلمة الحجاب.

واختزل الفيلسوف الفرنسي المتخصص في الأديان (ريجيس ديبري) جوهر المعضلة، إذ لم يتردد في أن يقول إنّ "حجاب المسلمات في الشوارع الأوروبية كشف لنا هشاشة قناعاتنا العلمية"، وأنّ "الحجاب يكشف في حد ذاته الآن انقلاباً حضارياً وأزمة للمقدّس عندنا".

وينظر العلمانيون إلى التدين باعتباره أمراً شخصياً، ينحصر في إطار الفرد ولا ينبغي أن يتدخل فيه أي أحد بأي حجة، فهو . حسب اعتقادهم . علاقة بين العبد وربّه، لكن بعض العلمانيين بدأوا خلال السنوات



الأخيرة في الغوص في بعض المسائل الشرعية التي يفترض أن تكتسي طبيعة ذاتية في إطار حرية المعتقد ومبدأ فصل الدين عن السياسة والتي كان من بينها مسألة حجاب المرأة المسلمة، وأباحوا لأنفسهم الخوض فيها حيث تعددت التأويلات، التي اعتبر بعضها أن الحجاب مسألة اجتماعية ليست لها علاقة بالدين وأن تغطية رأس المرأة غير واجب، فيما ذهبت آراء أخرى إلى أن الحجاب ليس من الدين أصلاً ولم يرد بوجوبه أو وجوب الالتزام به في الشريعة الإسلامية، وقد نتج عن ذلك أن واكبت هذه الحركة الفكرية حركة تقييد للمحجبات بالدول الغربية بشكل موسّع^(٦٣).

لكن لماذا الجدل في هذا الوقت بالذات؟ عن هذا اجاب الباحث (يان يربة). المختص بشؤون الإسلام في جامعة لوند: "انها طريقة تستخدمها هذه الدول لتجنب مشاكلها الحقيقية، لأن موضوع الحجاب الكامل يخص فئة قليلة من النساء ولا يمكن ان يُشكّل مشكلة حقيقية وملموسة، فبلجيكا تعاني من أزمة حكومية وعلى خلاف كامل ولا تستطيع تشكيل حكومة، لكنها تمكّنت من التوافق على موضوع الحجاب الكامل، كذلك ايطاليا وإسبانيا يعانيان من أزمة اقتصادية ويريدان تحويل الجدل الى منحى او موضوع اخر مثل الحجاب الكامل"، وإن عدد النساء اللواتي يرتدين الحجاب الكامل في بلجيكا مثلاً قد يصل الى المائة امرأة، وهو بهذا لا يُشكّل أزمة، مثل نقاش منارات الجوامع في سويسرا والتي لا يتعدى عددها الأربع منارات.

فالسبب وراء الجدل حول الحجاب المغطّي للوجه بالذات يعود الى ان كل شيء غريب ينظر اليه على أنه خطير أيضاً، فالنقاش يبين ان الحجاب الكامل يعتبر اضطهاد للمرأة أما الإعلام فيعطي الحجاب الكامل صورة مهددة مربوطة بالإرهاب، وبهذا يتم استغلال مخاوف الناس سياسياً.

كما لا يرى (يان يربة) بوجود عواقب عملية في البلدان التي ستقوم بمنع النقاب او البرقع لأن المشكلة ليست بهذا الحجم الكبير لكن المتضرر الوحيد سيكون النساء اللواتي يرتدين هذا الحجاب^(٦٤)، لكننا نخالفه الرأي. جزئياً. ونرى أن هذا المنع ستتبعه خطوة لاحقة لمنع الحجاب.

وفي النمسا أتى قرار حظر النقاب كصفقة من أجل إنقاذ الحكومة على خلفية الاحتجاجات التي طالبتها بالاستقالة والرحيل^(٦٥).

كما أن الواقع إثارة قضايا من هذا النوع في أوروبا، وازدياد وتيرتها في المرحلة الراهنة يشير إلى تحوّل ملموس من قبل شريحة من الأوروبيين، سواء من النخب أو من العامة، من تغيير البيئة الثقافية الأوروبية التي دفعت أوروبا أثمانها الباهظة على مدى عقدين أو أكثر، والمبادئ التي اعتمدتها في سنّ قوانينها الأساسية أو دساتيرها، وإن طرح قضية من هذا النوع تبدو أن من الممكن تداولها على مستويين متداخلين، مستوى ثقافي قيمي ومستوى ديني^(٦٦).



المطلب الثاني: آثار حظر الحجاب

يبدو أنَّ حظر الحجاب آثارٌ كثيرةٌ امتدت إلى تقييد ترخيص المدارس الإسلامية، ففي عام ٢٠١٩ رفضت السلطات البلدية لمدينة شارل لوروا جنوب بلجيكا منح ترخيص بناء مدرسة إسلامية، تقدمت به الفيدرالية الإسلامية البلجيكية التي تمول المشروع، تحت مبرر عرقلة حركة النقل في المدينة^(٦٧). سوف نتطرق في هذا المطلب إلى آثار حظر الحجاب على الرأي العام الأوروبي، ثم الآثار الاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الأول: آثار حظر الحجاب على الرأي العام الأوروبي

سيتناول هذا الفرع مواقف المسؤولين الأوروبيين من الحجاب وحظره. حيث أتهم الأداة الرئيسية لصناعة الرأي العام. ثم نتناول الرأي العام لشعوب دول الاتحاد الأوروبي. لوحظ أنَّ النمسا سنة ٢٠١٨ صرحت وزيرة التعليم السابقة (صونيا هامرشيد) بأنَّ الحظر ليس إجراءً فعالاً، لأنَّ الفتيات ببساطة يرتدين الحجاب بعد المدرسة، وقالت إنَّ الاندماج عملية معقّدة لا يقوم على التدابير الشعبية، ومع ذلك، ردّ مشروع حزب الشعب (رودولف تاشنر) على أنَّ الحجاب للأطفال يمثل رمزاً سياسياً للقمع وقال إن "الدفاع عن التنوير" لم يكن شعبياً^(٦٨).

في حين أنَّ فرنسا سنة ٢٠١٨ أكد الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) أنَّه لا يريد وضع قانون يحظر ارتداء الحجاب في الشارع لأنه سيؤدي إلى "مفعول عكسي"، مشيراً إلى أنَّ الحساسية من ارتداء الحجاب تأتي من كونه "لا يتوافق مع العادات" في فرنسا، وميّز (ماكرون) بين المجتمع والدولة موضحاً: "المجتمع ليس علمانياً، ويجب أن يُسمح [للنساء] بارتداء الحجاب، لكن ما أريده هو عدم إجبار أي امرأة على ارتدائه، إنها معركة من أجل التحرر"^(٦٩) (٧٠)، بينما قالت وزيرة المواطنة الفرنسية (مارلين شيبا) إنها "لا تحتل رؤية فتيات صغيرات محجبات"^(٧١).

وفي عام ٢٠٢٠ غادر نواب فرنسيون جلسة في البرلمان بسبب حضور فتاة محجبة، من جهته قال الناشط و السياسي عن الحزب الأخضر (يانيك جادو) إن هذه الحادثة تُعبّر عن "قطيعة كاملة مع مبادئ العلمانية" مذكراً أنَّ المجلس استقبل من قبل رجل الدين الكاثوليكي أبي بيار الذي أصبح نائباً من عام ١٩٤٦ إلى غاية ١٩٥١^(٧٢).

سنتناول رأي المناهضين للحجاب ثم رأي المنتقدين لحظر الحجاب على المستوى الرسمي والشعبي.



أولاً: المناهضون للحجاب

يرى بعض النقاد المعادين للإسلام أنَّ اللباس مسألة تضارب قيم وصراع حضارات، هؤلاء النقاد - أبرزهم الناشطة الحقوقية أيان حرسى علي - يرون أن الإسلام يتنافى مع قيم العالم الغربي؛ على الأقل في شكله الحالي، كما يدعون إلى قيم التنوير والليبرالية بما في ذلك العلمانية والمساواة بين النساء، وبالنسبة لمثل هؤلاء النقاد؛ البرقع أو النقاب كلاهما رمز من رموز "الدين الظلامي" واضطهاد المرأة، كما يؤيدون هذا الحظر بل يدعمونه في بعض الحالات، بغض النظر عما إذا كانت المرأة هي من اختارته من تلقاء نفسها أم لا.

وفي استطلاع للرأي العام جرى في مدينة لندن؛ ظهر أن (٧٥)٪ في المئة يدعمون "حق جميع الأشخاص في اللباس وفقاً لمعتقداتهم الدينية". لكن وفي المقابل؛ فقد أظهرت نتائج أحدث استطلاع للرأي في المملكة المتحدة من قبل مركز بيو للأبحاث أن (٦٢)٪ يوافقون على فرض حظر على الحجاب الكامل مقابل (٨٢)٪ في فرنسا و (٧١)٪ في ألمانيا ثم (٥٩)٪ في إسبانيا^(٧٣)، فما هو موقف الناس والمسؤولين المناهضين للحجاب؟

١ - موقف الناس المناهض للحجاب

يعدُّ (٥٩)٪ من الفرنسيين أنَّ الحجاب غير متوافق مع مجتمعهم، وفقاً للجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان، وقال وزير التعليم (جان ميشيل بلانكير) إنه - أي الحجاب - "غير مرغوب فيه" في مجتمعنا^(٧٤).

وكشف استطلاع أجري عام ٢٠١٩م أنَّ معظم الأوروبيين يؤيدون فرض قيود على الحجاب الكامل، وجاء في نتائج دراسة قام بها (مركز بيو للأبحاث) أنَّ (٥٠)٪ من الأوروبيين يعتقدون بأنه لا ضرر بالسماح للمرأة المسلمة بارتداء ما تشاء طالما أنَّها لا تغطي وجهها (النقاب)، بينما يرى (٢٣)٪ أنه لا يجب السماح للمسلمات بارتداء أية ملابس دينية، أما الرأي الأكثر تسامحاً حول الموضوع يصل إلى (٢٥)٪ ويعتقد أصحابه بوجوب إعطاء الحرية للمرأة المسلمة ككل النساء ومن حقها ارتداء ما تريد، من جهة أخرى، قال معظم المشاركين إنهم يتقبلون الأقليات الدينية بما في ذلك الإسلام، وأشار (٦٦)٪ منهم إلى أنهم يقبلون أن يكون شخص مسلم جزءاً من أفراد عائلتهم، لكن حتى بالنسبة لمن يحملون مشاعر إيجابية تجاه المسلمين، يبقى موضوع تغطية الوجه أمراً إشكالياً وغير مقبول بالنسبة لمعظمهم^(٧٥).

ومنذ عام ٢٠١٦ تفرض بعض البلديات الفرنسية، خصوصاً اليمينية منها، حظراً على دخول المسابح بالـ"بوركي" بمباركة الرئيس الفرنسي - حينها - (فرانسوا هولاند) بحجة تعارض لباس السباحة هذا مع علمانية الدولة وقوانين الجمهورية^(٧٦).

وفي عام ٢٠١٨ عادت صحيفة شارلي إيبدو الساخرة هذه المرة يرسم ملامح الطالبة الفرنسية (مريم بوجيتو)، رئيسة نقابة الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين، لأنها ظهرت على وسيلة إعلامية وهي ترتدي الحجاب، وما تؤكد مريم أنَّ الحجاب لا يمثل أي وظيفة سياسية^(٧٧).



وفي عام ٢٠١٩ قال أكثر من (٤٠%) من المسلمين في فرنسا بأنهم وقعوا ضحايا سلوكيات عنصرية، وتحدث واحد من كل ثلاثة منهم تقريباً عن تمييز بسبب ديانتهم خلال السنوات الخمس الأخيرة، حسب استطلاع لمعهد "إيفوب" نشرت نتائجه الأربعة، وكشف الاستطلاع أيضاً أنّ حالات التمييز تمس أكثر الأشخاص في العمر بين ثلاثين وأربعين سنة والنساء، وتعاني النساء من التمييز بنسبة (٤٦%)، خاصة السيدات المتحجبات مقابل (٣٨%) في صفوف الرجال، وبحسب الاستطلاع تعرض (٦٠%) من النساء المحجّبات للتمييز مرة واحدة على الأقل في حياتهن مقابل (٤٤%) بحق مسلمات غير محجّبات (٧٨).

٢- موقف المسؤولين المناهضين للحجاب

في عام ٢٠٠٦ وصف رئيس الوزراء البريطاني (توني بليز) الحجاب كدليل على الانفصال. ويبدو من كلام المسؤولين الأوروبيين أنّ هناك رموز واضحة لصراع ثقافي غير مسيحي مع الهوية الوطنية في الدول الأوروبية، والذي يفترض حدوث ثقافة مشتركة (غير دينية)، من المحتمل ارتباط الاقتراحات بحظر الحجاب بمحظورات ثقافية أخرى؛ حيث اقترح السياسي الهولندي (خيرت فيلدرز) حظر الحجاب، والمدارس الإسلامية، والمساجد الجديدة، بالإضافة إلى منع الهجرة لغير الغربيين (٧٩).

إما عن الردود التي جاءت مؤيدة لحكم محكمة العدل الأوروبية عام ٢٠١٧. الذي اتاح لأرباب العمل عدم تشغيل المحجبات أو طردهم، ومنها زعيم حزب الشعب الأوروبي في البرلمان الأوروبي، (يمين - الأكثرية) مانفرد ويبير، الذي قال في تويتر: إنه يرحب بالقرارات التي تدافع عن "القيم الأوروبية" (٨٠).

وفي عام ٢٠١٧ قال وزير خارجية النمسا (سباستيان كورتس) إنه يريد منع الوظائف في المؤسسات المدنية بمن في ذلك المعلمات من ارتداء الحجاب (٨١).

وأهم (جونسون) بإذكاء المشكلة بمقال كتبه عام ٢٠١٨، عندما كان وزيراً للخارجية البريطانية قال فيه إن النساء المسلمات اللواتي يرتدين الحجاب الكامل يشبهن "صناديق البريد"، وعندما أصبح رئيساً للوزراء وفي أعقاب تعليقات له بشأن ارتداء النساء للنقاب، قالت صحيفة الغارديان البريطانية نقلاً عن منظمة "تال ماما" الرقابية، إن حوادث الانتهاكات ضد المسلمين ارتفعت بنسبة (٣٧٥%)، أي من (٨) حوادث إلى (٣٨) حادثاً في المقارنة بين اسبوعين الذي يليه، ومن بين حوادث الكراهية (٣٨) ضد المسلمين، نجد ان (٢٢) حادثاً موجهاً إلى النساء المسلمات اللاتي يرتدين النقاب (٨٢).

وفي ألمانيا سنة ٢٠١٨ تعرّضت (أليس فايدل) رئيسة الكتلة البرلمانية لحزب البديل من أجل ألمانيا الشعبي اليميني لسخط برلماني إثر هجومها على المحجّبات واللاجئين بلغة وصفها رئيس البرلمان بالتمييزية (٨٣)، ودعاها رئيس البرلمان (فولفغانغ شوبيله) للانضباط، مضيفاً أنّها بقولها هذا قامت بالتمييز ضد جميع النساء اللاتي يرتدين الحجاب (٨٤).



كما أنَّ في فرنسا سنة ٢٠١٨ تقدّم عضو البرلمان الفرنسي (جوليان أوبير)، بعدّة مقترحات حيال مسألة اندماج المهاجرين، من بينها حظر الحجاب في المؤسسات العامة، وأن يختار المهاجرون أسماء فرنسية كشرط لمنحهم الجنسية^(٨٥).

ثانياً: المنتقدون لحظر الحجاب

ذكر المفوض الأوروبي (فرانكو فراتيني) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ على أنّه لا يفضل حظر البرقع، هذا من الواضح أنّه أول تصريح رسمي بخصوص قضية حظر الزي الإسلامي من قبل المفوضية الأوروبية . السلطة التنفيذية في الاتحاد الأوروبي ..

ويبدو أنّ هنالك نسبة غير قليلة من الأوروبيين . على المستوى الرسمي والشعبي . تعارض حظر الحجاب، فما هو موقف الناس والمسؤولين المدافعين عن الحجاب؟

١- موقف الناس المنتقدين لحظر الحجاب

عارض رئيس المجلس الأعلى للجمالية اليهودية فكرة حظره وعدها أمراً مخفوفاً بمشاكل كثيرة، ففي تصريح أدلى به لصحيفة "فيلت أم زونتاغ" الصادرة يوم الأحد (٢٣ أبريل/ نيسان ٢٠١٧)، اعتبر (جوزيف شوستر) فكرة منع لبس الحجاب من قبل موظفي ومستخدمي المؤسسات الحكومية والبلدية أمراً مخفوفاً بالمشاكل وأعتقد أن حظر الحجاب قد لا يتناغم مع روح القانون الأساسي (الدستور الألماني)^(٨٦).

كما يبدو أن منع البرقع والنقاب في بعض الدول الأوروبية، جلب اليوم نقاشاً مشابهاً عن مآلات فرض ارتداء الكمامات في زمن كورونا، إذ عدّ بعضهم أنّ ارتداء البرقع والنقاب ممارسات منافية للعيش المشترك، وخطر أمني داهم وإخفاق في التحدّث عن القيم الليبرالية، في حين يعتبرها بعضهم الآخر تصرفاً يُحفّز على حرية الممارسة الدينية في مختلف صورها، فهل نحن اليوم أمام تناقض صارخ؟، حيث لا نعرف فعلاً متى ينبغي تغطية الوجه بالبرقع والنقاب لأسباب دينية أو اجتماعية أو عندما ترتدي الكمامة لأسباب صحية في ظل انتشار جائحة الفيروس المستجد.

في حين يرى الدكتور (جون إليزوندو أوريستارازو)، المسؤول القانوني والسياسي في الشبكة الأوروبية لهيئات المساواة: "لقد تغيّر الخطاب تماماً حيث بات يُطلب من الناس تغطية وجوههم حتى يتمكنوا من العيش معاً في مجتمع ديمقراطي".

وتعد بلجيكا هي إحدى الدول الأوروبية التي حظر فيها تغطية وجه الشخص بقطعة قماش، لكن ارتداء الكمامة أصبح الآن إلزامياً، ولكن، على المدى الطويل، هنالك مخاوف من أن جائحة الفيروس التاجي قد تضعف الحجج التي ساقها المطالبون بحظر النقاب^(٨٧).



وأشارت صحيفة نيويورك تايمز إلى أن فرنسا تُعزّم الذي يُغطّون وجوههم بالنقاب أو الذين لا يرتدون كمّامات، ووصف العديد من محامي حقوق الإنسان الوضع في فرنسا بأنه "سخيف" (٨٨).

في حين ذكر (روبرت وولف) رئيس نقابة المحامين النمساوية، "في ظل الظروف التي نعيشها الآن، فإنّ قانون حظر النقاب غير قابل للتطبيق في الواقع"، بينما أشار (ساتفيندر غوس) وهو محام في لندن وخبير في حقوق الإنسان، إلى أن مرتدي النقاب في أوروبا هم الآن، بشكل قانوني، على "أرضية أكثر صلابة" بالنظر إلى الإرشادات الصحية التي تم نشرها حديثاً حول أهمية أغطية الوجه، فإذا قام ضابط شرطة فرنسي بضبط امرأة لارتدائها النقاب في الأماكن العامة، من المحتمل أن تكون محاطة بأخريين يرتدون أغطية الوجه للوقاية من كورونا، فإن الضابط "سيشارك بشكل واضح في التمييز الديني والتمييز الجنسي"، وهو أمر محظور بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (٨٩).

بينما صرّحت (إي تينداي أتشيوم) مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية، أنها تأمل في أن ارتداء الأقنعة من أجل النية الحسنة يجعل الناس يتغلبون على الخوف الذي ساعدهم على تمرير قانون حظر النقاب (٩٠).

٢- موقف المسؤولين المنتقدين لحظر الحجاب

تحدّث رئيس ألمانيا (يوهانس راو) في عام ٢٠٠٤ عن مسألة الحجاب، وطبيعة الدولة الألمانية، ثم قارنها باللائكية (٩١) في الدولة الفرنسية حيث قال: أخشى أن يكون حظر الحجاب خطوة أولى في طريق الدولة اللائكية التي تحظر الإشارات والرموز الدينية في المجال العام، لا أريد أن أرى ذلك، أريد أن أرى ألمانيا في مظهر أفضل (٩٢).

إما عن الردود التي جاءت منتقدة لحكم محكمة العدل الأوروبية الذي اتاح لأرباب العمل عدم تشغيل المحجبات أو طردهم، ذكرت مفوضة الحكومة الألمانية لمكافحة التمييز (كريستينه لودرز) أن حظر الحجاب قد يصعب اندماج المسلمين في سوق العمل، ويشجع استبعاد أرباب العمل لموظفات بمؤهلات جيدة، "وعلى أرباب العمل في ألمانيا أن يفكروا جيداً في المستقبل فيما إذا كانوا يريدون تقييد انتقائهم للعماله بحظر الحجاب" (٩٣).

وفي عام ٢٠١٧ تسببت تصريحات عبّر فيها رئيس النمسا الجديد (ألكسندر فان دير بيلين) عن تضامنه مع المحجبات اللاتي يتعرّضن لحملة متزايدة من العداء في بلاده، بإثارة موجة واسعة من الجدل والانتقادات تجاوز صداها النمسا إلى ألمانيا المجاورة (٩٤).



وفي عام ٢٠١٨ أعدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لاتخاذ قرار يُجزم القانون الفرنسي الذي يحظر ارتداء النقاب، واعتبرت اللجنة قانون حظر النقاب وإخفاء الوجه في الفضاء العام الذي صدر في العام ٢٠١٠ "عنصرياً" و " يتعارض مع الحرية الدينية وحرية المعتقد" (٩٥).

وفي العام نفسه، كشفت صحيفة (إنترناشيونال بيزنس تايمز) البريطانية عن انتقادات لاذعة تواجهها وزارة الخارجية البريطانية بسبب دعوة موظفيها لارتداء الحجاب خلال احتفالات اليوم العالمي للحجاب، وقالت الصحيفة إن وزارة الخارجية البريطانية دعت موظفيها لارتداء الحجاب لأنها تعتبره رمزاً للاحترام والأمان (٩٦).

وفي عام ٢٠١٨ قال زعيم حزب ديمقراطيو السويد (جيمي أكيسون)، إنه ضد فرض حظر شامل على ارتدائه، على الرغم من مطالباته السابقة بمنع النقاب في السويد (٩٧).

وفي عام ٢٠١٩ احتجت النائبة النمساوية (مارثا بيسمان) على إقرار برلمان بلدها قانوناً يحظر ارتداء البنات للحجاب في المدارس الابتدائية بارتدائه داخل البرلمان، (٩٨) وفي عام ٢٠٢٠ ألغت المحكمة الدستورية هذا الحظر (٩٩).

وفي السنة نفسها انتقدت مقرة الأمم المتحدة المعنية بالعنصرية (تنداي أتشيوم) أيضاً، الحظر المفروض في هولندا على ارتداء البرقع، ورأت في هذا البند "تعزيزاً" لرهاب الإسلام في البلاد، وجاء في تقرير أتشيوم، بعد استطلاع استمر لأسبوع: "هذا القانون ليس له مكان في مجتمع يفخر بتعزيز المساواة بين الجنسين" (١٠٠).

الفرع الثاني: الآثار الاجتماعية والاقتصادية لحظر الحجاب

يبدو أن حظر الحجاب يزيد من التمييز ضد المرأة المسلمة ويُفاقم مشكلة اندماجها في المجتمع الحديث؛ خاصة عندما يتم طردهن من الوظائف وإجبارهن على تقبل الصراع الحاد بين الأسرة والمجتمع، الأمر الذي يضع عبئاً ثقيلاً جداً على كاهل المرأة المسلمة مقارنة بالرجل (١٠١).

وفي فرنسا، تتعرض المحجبات للتمييز المجتمعي وكذلك للتمييز المهني، وهي ظاهرة غير قانونية ولكن يصعب كفاحها، ولولوج سوق الشغل رغم كل هذه الصعوبات، تحاول بعض النساء إنشاء مشاريع خاصة.

رتيبة امرأة حاصلة على شهادة ماجستير من الكلية العليا للتجارة في باريس (ESCP) - إحدى أفضل المؤسسات التعليمية في هذا المجال بفرنسا- لكن عندما أرادت الحصول على عمل، وجدت نفسها أمام خيار أن تنزع حجابها أو أن تعاني من البطالة (١٠٢).

في هذا الفرع سوف نتناول الآثار الاجتماعية ثم الآثار الاقتصادية لحظر الحجاب.



أولاً: الآثار الاجتماعية لحظر الحجاب

إنّ واحدة من الحوادث الكثيرة التي تنطوي على الزي الإسلامي في ألمانيا، تم توقيف طالبتان كردية وتركية من الدراسة مؤقتاً بعدما دخلا مدرسة في بون مُرتدين البرقع، جاء قرار التوقيف مع وقف التنفيذ بتهمة "تعزيز صفو السلام" (١٠٣).

في حين انتقد سمير الفالح رئيس اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا في حديث مع "عربي ٢١"، "قانون المدارس" الذي يتضمن مادة تحظر على الأمهات ارتداء الحجاب أثناء مرافقة أبنائهن في الرحلات المدرسية، ورأى بأنه "يُشكّل تهديداً للسلم الاجتماعي" (١٠٤).

كما قالت الدكتورة (سانيا بيليتش)، مديرة العمليات والسياسات في المنتدى الأوروبي للمرأة المسلمة: "ما زالت بعض النساء يخرجن ويدفعن الغرامات بينما قررت أخريات البقاء في المنزل، وقبل حظر النقاب، كانت بعضهن مواطنات فاعلات يشاركن في حياة مجتمعهن وكان عليهن التوقف عن فعل ذلك بعد تطبيق حظر النقاب" (١٠٥).

بالمقابل، في اسكتلندا في أغسطس/آب ٢٠١٦ أصبح الحجاب جزءاً اختيارياً من الزي الرسمي للشرطة في خطوة هدفت لتشجيع النساء المسلمات على الانضمام للخدمة (١٠٦)، وكذلك الأمر بالنسبة للشرطة البريطانية، وفي نفس السياق ربما قد يُفاجأ البعض عندما يعلم أن الشرطة البريطانية في بعض المناطق ومنها "ويست ميدلاندس" قد سبق وناقشت إمكانية السماح بارتداء النقاب بين صفوفها، لكن المطلب سرعان ما تم التخلي عنه عام ٢٠١٧، وحققت المرأة المحجبة في بريطانيا خطوات مهمة في الوصول لمراكز ووظائف سامية، كان آخرها نجاح المواطنة البريطانية المسلمة (رافيا أرشد) في تقلد منصب قاضية كأول سيدة محجبة تصل لهذا المنصب، وتعتبر (راقية إسماعيل) أول سيدة محجبة من أصول صومالية تصل لمنصب عمدة منطقة إزلنغتون شمال العاصمة لندن (١٠٧).

بالإضافة إلى ذلك، فقد أصبحت (ليلي علي علمي) من السويد أول نائبة محجبة تحت قبة البرلمان السويدي في عام ٢٠١٨، اسم لشابة دخلت معترك السياسة السويدية من أوسع أبوابه بأقل التوقعات الممكنة (١٠٨). في حين عام ٢٠٢٠ ارتدت مدرّساتٌ غيرُ مسلمات الحجاب الإسلامي، في مدرسة بإحدى مدن جنوب السويد، للتعبير عن رفضهم مشروع قانون "يحظر جميع أشكال أغشية الرأس الإسلامية" في مدارس المدينة (١٠٩).

إما عن حكم محكمة العدل الأوروبية عام ٢٠١٧ بخصوص حظر إمكانية حظر الحجاب في العمل. قال مبارك كوتنا عضو المجلس الأعلى للمسلمين في ألمانيا: "لم يسبق أن سمعنا بطرد مسيحي أو يهودي من العمل



بسبب قناعاته الدينية، بينما نجد المرأة المسلمة تتعرض لتمييز مزودج وهذا الحكم سيرسخ هذا التمييز، كما يرى كوتنا أن "القرار يتعارض مع مبدأ الحرية الدينية الذي هو أحد القواعد والقيم الأساسية في أوروبا"^(١١٠). وفي عام ٢٠٢٠ قَدّمت الجمعية الفرانكفونية لحقوق الإنسان (AFDH) والمعهد العالمي للمياه والبيئة والصحة (GIWEH)، خلال دورة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بياناً يهدف إلى مكافحة التمييز ضد النساء اللاتي يرتدين الحجاب في أوروبا^(١١١).

ثانياً: الآثار الاقتصادية لحظر الحجاب

تعد المسلمات في فرنسا هنّ أكثر من يعانين من القوانين التي المقيدة للحجاب، بحسب دراسة تعود إلى سنة ٢٠١٥، فإن أقل من نصف أرباب الأعمال فقط (٤٢%) تحديداً يقبلون بتشغيل امرأة ترتدي حجاباً، كما أن "اختباراً للسيرة الذاتية" سنة ٢٠١٤ أثبت أن حظوظ امرأة متحجبة من أصول مغاربية للحصول على مقابلة عمل (٥٥) مرة أضعف من حظوظ امرأة بيضاء دون حجاب.

وفي الوقت نفسه، أثبتت دراسة واسعة قام بها المعهد الوطني للدراسات الديمغرافية أن نسبة البطالة في صفوف المسلمات في فرنسا تصل إلى ضعف نسبة البطالة لدى المسيحيات، قد تكون من بين أسباب هذه النسبة المرتفعة وفق صاحب هذه الدراسة (باتريك سيمون) كون لدى عدد من النساء المحجبات رؤية تقليدية أكثر للأدوار العائلية، لكن أيضاً لأنه "عملياً مستحيل اليوم بالنسبة لأمراة محجبة الاشتغال في فرنسا، عندما يتطلب جانب من العمل التواصل مع حرفاء، فإن أغلب أرباب العمل لا يريدون امرأة ترتدي الحجاب.

كما يقول هشام بن عيسى وهو عالم اجتماع اشتغل مع أكثر من (٥٠٠) شركة فرنسية لتطوير سياساتها الدينية، إن التمييز يزداد كلما صعدنا السلم الاجتماعي: "لم أر قط خلال عملي امرأة محجبة في منصب إداري، الناس يقبلون أن تقوم امرأة محجبة بأعمال تنظيف أو أن تعني بأطفالهم، أما أن تعطيهم امرأة محجبة أوامر، فهذا مستحيل"، ويرى (فرانسوا كلاوس) حول تردّد عديد الشركات الفرنسية في تشغيل نساء محجبات: "يفكر أرباب الأعمال بمخاطر تشغيل امرأة محجبة في فريقهم، خاصة منذ وقوع الهجمات الإرهابية والخلط بين المتدينين والمتطرفين، كما أنهم يفكرون بالتماسك الداخلي: هل ستندمج هؤلاء جيداً مع الفريق؟ وهل سيذهبن مع باقي الزملاء لاقتناء مشروب بعد الدوام؟ فالعديد من أرباب العمل يرون الحجاب كرمز للانغلاق الاجتماعي، وفي العقلية الفرنسية، لا يُعتبر الحجاب كأحد مكونات الهوية، شأنه شأن لون البشرة، بل هو بالنسبة لهم رأي فلسفي، كالاتناء السياسي".

كما يختار عدد متزايد من النساء إنشاء مشاريعهن الخاصة حتى يتسنى لهن العمل وهن يرتدين الحجاب، وشرعت عالمة الاجتماع حنان كرمي في دراسة هذه الظاهرة لعدم نجاحهن في الحصول على شغل، وقد شاهدت حتى نساء محافظات جداً يندجن أكثر من خلال هذه المشاريع في المجتمع الفرنسي.



وترى لويزا أن المشاريع الخاصة خطوة ضرورية لتغيير دور المسلمات في المجتمع الفرنسي: "الأمر لا يتعلق فقط بالمشاريع، فهي بالأخير أدوات تُمكن النساء من التطور وتحقيق ذواتهن". لكن حنان كريمي تؤكد على أن هذه المشاريع تنبع من حاجة لا من اختيار: "حتى بالنسبة للنساء اللواتي يحملن شهادات عليا وأفكار مشاريع عظيمة، فإن العامل الأساسي الذي يدفعهن نحو المشاريع الخاصة هو فرض نزع الحجاب في أماكن العمل، المشاريع الخاصة هي أولاً وقبل كل شيء وليدة إكراه، حتى ولو اتضحت أنها إيجابية فيما بعد" (١١٢). كما اعتبرت صاحبة كتاب "الحجاب والصور النمطية" أن هنالك جيلاً من الفرنسيات المحجبات، اللاتي حصلن على شهادات علمية وأكاديمية عالية، لم يتمكن من الحصول على وظيفة تناسبهن بسبب سياسة حكومية عنصرية وتمييزية متعددة تجاههن (١١٣).

وفي عام ٢٠١٩ علقت مجموعة "ديكاتلون" الفرنسية للألبسة والمعدات الرياضية، مشروعها الخاص بتسويق منتج الحجاب الرياضي في فرنسا بعد أسابيع فقط من إعلانها عن طرحه في السوق، وذلك بسبب انتقادات وجهت إليها (١١٤).

إما في ألمانيا فقد كشفت دراسة قامت بها باحثة جامعية هناك عن التمييز بقبول طلبات الوظيفة والتشدد إذا كانت الفتاة ترتدي الحجاب الإسلامي، حيث أرسلت الباحثة (١٥٠٠) سيرة حياة متماثلة إلى شركات ألمانية، الفرق الوحيد بينها أن بعضها كان تحت اسم (مريم اوزتورك) والأخرى تحت اسم (ساندرا باور) وهو اسم ألماني صرف، كانت النتيجة أن "ساندرا باور" دعيت لمقابلة في (١٨,٨)٪ من الحالات بينما لم تدع مريم إلا في (١٣,٥)٪، ولكن عندما أرفقت سيرة مريم بصورتها وهي ترتدي الحجاب، لم تدع لمقابلة إلا من قبل (٤,٢)٪ من المشغلين وارباب العمل، ونشر نتائج الدراسة معهد دراسات العمالة (١١٥) (١١٦).

الخاتمة

أولاً: النتائج

- ١- يبدو أن الأوروبيين نسوا أن الحجاب موجود في اليهودية والمسيحية قبل مجيء الإسلام، لكن الفارق هنا أن الحجاب في هذا الزمن ارتبط اسمه بالمسلمين.
- ٢- تنتهك القوانين التمييزية في أوروبا المادة (٩) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، التي تمنح الجميع الحق في حرية الفكر والوجدان والدين.
- ٣- تدعي فرنسا وبعض الدول الأوروبية بدعمها لنساء الأقليات العرقية، وفي الوقت ذاته تُملي على كثير منهن ما يجب أن يرتدينه، فهي تسلب المرأة المحجبة حرية الاختيار، وتقمع ممارستها الدينية.
- ٤- عند المقارنة بين الموقف الفرنسي والبريطاني من الحجاب سنجد اختلافاً جذرياً، لكننا نعتقد أن السياسة البريطانية لا تقل خطورة عن الفرنسية، فيبدو أنها تريد أن تدمج المسلمين مع المجتمع



البريطاني من الناحية الفكرية . بشكلٍ تدريجي . مع حرية ارتداء الملابس الدينية . لتفرغ الحجاب من مضمونه الديني ويصبح لباساً شكلياً، من خلال الإيجاء بأفضلية الفكر العلماني البريطاني على الفكر الإسلامي، فسمحت بإعطاء مناصب حسّاسة لبعض مسلمين، كعمدة لندن، وعيّنت قاضية محجة، وسمحت للمحجبات من الانضمام للشرطة، وموّلت المدارس الإسلامية، ويدعم رأينا تصريحات المسؤولين البريطانيين المناهضة والمستهزئة بالحجاب، خصوصاً تصريحات توني بلير رئيس الوزراء السابق، وبوريس جونسون حينما كان وزيراً للخارجية، وبالتالي لا يزال النهج الاستعماري موجوداً بشكلٍ خفي، وبعبكسه عمّقت السياسة الفرنسية من حجم الهوة بين العلمانيين والمسلمين، وأنتجت حرباً باردة من قبل المسؤولين على المحجّبات.

٥- فقد أدى حظر الحجاب إلى زيادة التطرف، وهذا سيؤدي إلى مزيدٍ من الانعزال وعدم الاندماج، وحدوث صدامات وأعمال عنف وتعزيز الرهاب من الاسلام (الاسلامفوبيا)، يكون المجتمع الأوروبي بغنى عنها، فنلاحظ أن فرنسا أكثر دولة تعارض الحجاب وتحاربه، وهي أكثر دولة تتعرض لهجمات إرهابية من التكفيريين.

٦- لم يفهم الغرب أو يحاول أن يفهم أن قضية الحجاب فرضٌ دينيٌ راسخٌ أكثر مما يعبر عن ثقافة أو هوية شعب ما، فالهوية الثقافية قابلة للتغيير والتطور لمواكبة العصر، أما الهوية الدينية ثابتة بحكم الواجب (١١٧).

٧- إنّ قرار محكمة العدل الأوروبية خطيرٌ للغاية، لأنّه فتح الباب لمزيدٍ من التمييز ضدّ النساء المسلمات بسبب اعتقاداتهم الدينية، وأعطى شرعية لمنع الشركات من توظيف المحجبات وبالتالي حصول تمييز يناقض القوانين الوطنية والدولية (١١٨).

٨- لاحظنا تضخيم موضوع النقاب، والبرقع بالرغم من أعداد النساء اللاتي يرتدينه في أوروبا قليل جداً.
٩- أظهرت السياسات الأوروبية، أنها متخبّطة ومختلفة بين دولة وأخرى، فالمشكلة ليست في الحجاب، بل في تسييسه؛ لأهداف كثيرة، انتخابية واجتماعية وأمنية واقتصادية وكذلك الخوف وكراهية الغرب للإسلام، خصوصاً مع توقعات زيادة أعداد المسلمين في أوروبا.

ثانياً: التوصيات

١- يتوجّب على الحكومات الأوروبية أن تتعاطى بعقلانية مع قرارات وقوانين حظر الحجاب ودراسة مدى جدواها وآثارها السلبية، فإذا فشلت أوروبا في التعامل الديمقراطي مع الحجاب، فإنّها ستفشل أيضاً في توحيد الأوروبيين في ظل هوية سياسية مشتركة، وستدفع الثمن على شكل نزاعات اجتماعية ووطنية متطرفة وزيادة الكراهية.



٢- هنالك حاجة إلى زيادة التمثيل السياسي للمسلمين في الدول الأوروبية من خلال المفكرين ورجال الدين عبر آلية تسهم بوجود قوة ضاغطة مؤثرة، فالمسؤولية الأكبر تقع على المسلمين، فيجب أن لا يفكروا بطريقة انعزالية ويطوّروا في إدائهم السياسي، وفي ظل استمرار الوضع الحالي لن يتمتع المسلمون في أوروبا بمستقبل لامع.

٣- البديل عن الاندماج هو التعايش، حيث احتفاظ المسلمين بكامل حرياتهم الدينية، خصوصاً الحجاب، وفي نفس الوقت احترام القوانين والأنظمة، وهو أفضل من نموذج الانصهار في فرنسا التي تريد اندماجاً تاماً في مجتمعاتها، يقول المفكر طارق رمضان: (يمكنك أن تكون مسلماً وأوروبياً معاً).

٤- يجب عدم منع المرأة المحجبة من دخول العمل من الناحية القانونية والاجتماعية، فلا يوجد تعارض بين ارتداء المسلمات للحجاب وبين دراستهن سواء في المدارس أم في الجامعات ولا في عملها، فالمقياس هو الفكر والتسامح، والدليل وجود أحزاب يمينية متطرفة (فلا علاقة للتطرف مع ما ترتديه المرأة).

٥- يجب تصحيح نظرة الأوروبيين الى الحجاب، لأنها وفق قناعات مسبقة متعصبة، فالحكومات حظرت النقاب وغرّمت من يرتديه لحجج ومبررات غير واقعية. كسهولة تحرك المجرمين أو الارهابيين وتحقيهم، ثم أجبرت الناس على ارتداء الكمامات بسبب وباء الكورونا وغرّمت من لا يرتديه، ناهيك عن وجود الكثير من الملابس التي يمكن ارتداؤها وإخفاء الملامح بدون ان تكون مخالفة للقانون.

٦- تقول جوديث سوندرلاند^(١٩): الحجاب قرار.. هذه جملة قد يراها البعض في أوروبا غريبة، إلا أن الحجاب قرار، تماماً مثلما يُعبر المرء عن هويته في أوروبا بناءً على قناعات وسلوكيات نحتتها مؤثرات وعوامل مجتمعية أو أسرية أو دينية.

المصادر والهوامش

(١) مع اشتداد أهمية مسألة الحجاب في أوروبا بعد أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول الشهيرة نتساءل عن أصول الحجاب في التاريخ، متى بدأ، ولماذا، وما هي الشروط الاجتماعية والسياسية والثقافية والتاريخية التي حكمت على المرأة ارتداءه؟ وذلك للكشف عن جذور فكرة غطاء رأس المرأة ومنطوياتها الفكرية في الحضارات التاريخية العظيمة. إنه ينطلق من المجتمعات البدائية صعوداً حتى بلاد ما بين النهرين خلال الألفية الرابعة قبل الميلاد، وجذور الحجاب في حضارة سومر، ثم في حضارة الأكديين في الألفية الثالثة قبل الميلاد، وما تبعها من حضارات آشورية وبابلية. كذلك أصل الحجاب في حضارة مصر القديمة منذ الألفية الثالثة قبل الميلاد، وما كان يقابلها في تلك الفترة من حضارات آسيوية، وصولاً إلى الحضارة الإغريقية ابتداءً من القرن الخامس قبل الميلاد ولغاية هيمنة الحضارة الرومانية عليها، ودخولها في المسيحية فيما بعد، أنظر: د. أيوب أبو دية، الحجاب في التاريخ، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ٢٠١٢، ص ٧.



(٢) أنظر الموقع الإلكتروني: "محامي المنقبات" في أوروبا و تحديات حظر ارتداء الحجاب الأربعاء ١٥ أغسطس ٢٠١٨. <https://www.alalamtv.net/news/3725136>

(٣) الحجاب يتسبب في أزمة لميركل، بقلم: Ammar Kat، آخر تحديث: ٢٠١٨/٠٤/١١. <https://arabic.euronews.com/2018/04/11/germany-governing-conservatives-divided-over-ban-muslim-girls-wearing-headscarves>

(٤) وتسببت تلك الواقعة في نقاشات كثيرة داخل الأوساط السياسية بالولاية، أنظر: ألمانيا: ولاية سكسونيا السفلى تقر حظر النقاب في مدارسها، من قبل

DW.com، www.infomigrants.net/ar/post/4623

(٥) ولاية ألمانية تعمل على قانون لمنع النقاب في المدارس آخر تحديث: ٢٠٢٠/٠٧/٢٣. <https://arabic.euronews.com/2020/07/23/german-state-baden-wuerttemberg-wants-to-ban-niqab-from-schools>

(٦) عبدالله إدريس ومحمد حسن عامر، اتساع حظر الحجاب في أوروبا.. وباحثة: السبب تصاعد اليمين المتطرف، الأحد ١٩ مايو ٢٠١٩

<https://www.elwatannews.com/news/details/4164113>

(٧) الحجاب في أوروبا.. حيرة الحرية الدينية بين ثقافتين، <https://alarab.co.uk>

(٨) خاص: تحركات في بلجيكا لرفع الحظر عن ارتداء الحجاب في الإقليم الفلامنكي، بقلم: Hassan Refaei، آخر تحديث: ٢٠١٩/٠٨/٢٩

<https://arabic.euronews.com/2019/08/29/exclusive-political-endeavors-in-belgium-to-lift-the-headscarf-ban-in-the-flemish-region>

(٩) ابتداءً من يوم الأحد يُحظر لبس النقاب في الأماكن العامة بالنمسا، من قبل DW.com نشر بتاريخ : ٢٠١٧/١٠/٠٢. <https://www.infomigrants.net/ar/post/5352>

(١٠) موقع قناة الكوثر، الحجاب في أوروبا.. بين التأييد والرفض، الإثنين ١٣ أغسطس ٢٠١٨. <https://www.alkawthartv.com/news/154433>

(١١) الدنمارك تنضم لفرنسا والنمسا وبلجيكا.. وتحظر النقاب، ٢٠١٨/٠٥/٣١. <https://arabic.euronews.com/2018/05/31/denmark-passes-law-banning-burqa-and-jewish-hats>

(١٢) أنظر الموقع الإلكتروني: هولندا تحظر البرقع في الأماكن العامة، من قبل مونت كارلو الدولية أ ف ب، ٢٠١٩/٠٨/٠٢. <https://www.infomigrants.net/ar/post/18554>

(١٣) وينبغي عدم الخلط بين النقاب والحجاب من وجهة نظر الأوروبيين لأن الآثار القانونية مختلفة، فالحجاب هو تغطية الشعر و الرقبة و الأذنين بدون تغطية الوجه، أما النقاب هو تغطية الوجه بالكامل أو ترك جزء للعينين مكشوف، أنظر: كل ما يخص وضع النقاب في أوروبا، متابعة مستمرة للمستجدات <https://www.traveldiv.com>

(١٤) الزبي الإسلامي في أوروبا من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. <https://ar.wikipedia.org/wiki>

(١٥) قلق مسلمي أوروبا من تزايد الهجوم على الحجاب، ١٨ مايو، ٢٠١٩. <https://shiawaves.com/arabic/news/world/18621->

(١٦) بعد حظر "النقاب".. بلدان أوروبية تسعى إلى منع "حجاب" تلميذات المدارس، ٢٠١٨/٠٤/٠٩. <https://arabic.euronews.com/2018/04/09/which-european-countries-consider-bans-on-the-headscarf>

(١٧) أنظر الموقع الإلكتروني: نائبة عن حزب ماكرون تطالب بإقفال المتاجر التي تبيع الحجاب للفتيات في فرنسا، بقلم: يورونيوز مع أ ف ب، آخر تحديث: ٢٠٢٠/١١/١٤



<https://arabic.euronews.com/2020/11/14/french-mp-aurore-berge-calls-for-banning-girls-hijab-clothes-shops>

(١٨) الحجاب يتسبب في أزمة لميركل، بقلم: Ammar Kat، آخر تحديث: ٢٠١٨/٠٤/١١.

<https://arabic.euronews.com/2018/04/11/germany-governing-conservatives-divided-over-ban-muslim-girls-wearing-headscarves>

(١٩) شيماء حفطي، حظر الحجاب في المدارس الأوروبية.. رؤية عامة وجدل أقل، ٠٦/سبتمبر/٢٠١٨.

<https://www.almarjie-paris.com/3838>

(٢٠) كثيراً ما طرقت أذان المسلمات قول صارخ، ودعوى فجة مغرورة أن ((مطالبة المرأة (العربية) بارتداء الحجاب في القرن الواحد والعشرين، حيث تطور العالم، وبلغ في ابتكاراته العلمية الذروة، وتطور المجتمع، وأصبح أكثر انفتاحاً ونضجاً؛ لهو دعوة صريحة إلى الانتكاس والعودة إلى القرون الوسطى؛ عصور الظلام!!))

أنظر: سامي عامري، الحجاب شريعة الله في الإسلام واليهودية والنصرانية، المؤسسة العلمية الدعوية العالمية، ٢٠١٠م، ص ٢٥. <http://www.arc.org/hijab>

(٢١) الحجاب في أوروبا.. حيرة الحرية الدينية بين ثقافتين، <https://alarab.co.uk>

(٢٢) تحركات في بلجيكا لرفع الحظر عن ارتداء الحجاب في الإقليم الفلانكي، بقلم: Hassan Refaei، آخر تحديث: ٢٠١٩/٠٨/٢٩.

<https://arabic.euronews.com/2019/08/29/exclusive-political-endeavors-in-belgium-to-lift-the-headscarf-ban-in-the-flemish-region>

(٢٣) أنظر الموقع الإلكتروني: زينب شاكر السماك، حظر الحجاب في أوروبا وحرب التمييز الثقافي،

الثلاثاء ٢٥ كانون الثاني، ٢٠١٧. <https://annabaa.org/arabic/rights/9606>

(٢٤) النمسا تمنع الحجاب في المدارس الابتدائية، بقلم: Hassan Refaei، آخر تحديث: ٢٠١٩/٠٥/١٦.

<https://arabic.euronews.com/2019/05/16/austria-prohibits-islamic-headscarf-in-primary-schools>

(٢٥) المحكمة الدستورية في النمسا تلغي حظر الحجاب في المدارس الابتدائية ١٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٠.

<https://www.bbc.com/arabic/world-55195987>

(٢٦) يوسف حسني - الخليج أونلاين، الحجاب في أوروبا.. حظر يتغذى على صعود اليمين المتطرف

(، الخميس، ١٦-٠٣-٢٠١٧. <https://beta.alkhaleejonline.net>

(٢٧) الزبي الإسلامي في أوروبا، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. <https://ar.wikipedia.org/wiki>

(٢٨) أبرز أحكام القضاء الأوروبي بشأن الحجاب، ١٤/٣/٢٠١٧.

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/3/14>

(٢٩) خاص: تحركات في بلجيكا لرفع الحظر عن ارتداء الحجاب في الإقليم الفلانكي، بقلم: Hassan Refaei، آخر تحديث: ٢٠١٩/٠٨/٢٩.

<https://arabic.euronews.com/2019/08/29/exclusive-political-endeavors-in-belgium-to-lift-the-headscarf-ban-in-the-flemish-region>

(٣٠) هل أنهى كورونا الأساس القانوني لفكرة حظر البرقع والنقاب في أوروبا؟، ٢٦/٠٩/٢٠٢٠.

<https://arabic.euronews.com/2020/09/26/has-covid-19-break-up-the-case-for-prohibition-the-burqa-in-europe>

(٣١) أبرز أحكام القضاء الأوروبي بشأن الحجاب ١٤/٣/٢٠١٧.

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/3/14>



(٣٢) أنظر الموقع الإلكتروني: مخاوف المحجبات في أوروبا بعد قرار السماح بحظر الرموز الدينية.

<https://www.dw.com/ar/>

(٣٣) إن من أسباب كراهية الغرب للحجاب هو أن فلسفته الأساسية مناقضة لفلسفة الأخلاق الغربية التي آمنوا بها، أنظر: أبو الأعلى المودودي، الحجاب، تعريب محمد كاظم السباق، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٦٤م، ص ١١٨.

(٣٤) ورغم أن الحكم يشمل كافة الرموز الدينية ولا يقتصر على الحجاب فقط، يقول كوتنا "الحكم جاء بناء على حالتين لمسلمتين بالحجاب، ولم يسبق أن سمعنا بطرد مسيحي أو يهودي من العمل بسبب قناعاته الدينية، بينما نجد المرأة المسلمة تتعرض لتمييز مزدوج أولاً لكونها امرأة وثانياً لأنها مسلمة وهذا الحكم سيرسخ هذا التمييز، كما يرى كوتنا أن "القرار يتعارض مع مبدأ الحرية الدينية الذي هو أحد القواعد والقيم الأساسية في أوروبا"، أنظر الموقع الإلكتروني: مخاوف المحجبات في أوروبا بعد قرار السماح بحظر الرموز الدينية، نشر بتاريخ: ٢٠١٧/٠٣/١٥.

<https://www.infomigrants.net/ar/post/2337/>

(٣٥) أصبح الإنسان المفسد الذي لم يجد استجابةً لفساده يسعى لإحداث تغيير، إما في الشريعة أو في فطرة الناس، حتى يجد مدخلاً لفساده وانحرافه في النفوس، وهذه أساليب تُستعمل في كل زمان، وفي مواجهة كل رسالة صحيحة، أنظر: عبد العزيز بن مرزوق الطريقي، الحجاب في الشرع والفطرة (بين الدليل والقول الدخيل)، مكتبة دار المنهاج، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦، ص ١٩.

(٣٦) ألمانيا- ردود فعل على قرار السماح بحظر الحجاب أثناء العمل، نشر بتاريخ: ٢٠١٧/٠٣/١٥

<https://www.infomigrants.net/ar/post/2336>

(٣٧) يوسف حسني - الخليج أونلاين الحجاب في أوروبا..، منع الحجاب وسط حروب انتخابية في أوروبا (حظر يتغذى على صعود اليمين المتطرف)، الخميس، ٢٠١٧-٠٣-١٦

<https://beta.alkhaleejonline.net>

(٣٨) والمرأتان المذكورتان في قرار محكمة العدل الدولية الجديد، احدهما موظفة في مركز لرعاية الطفل، تديره منظمة خيرية في هامبورج، والآخرى عاملة خزينة في سلسلة صيدليات (مولر)، ولم تكن أي منهما ترتدي الحجاب عندما بدأت عملها، لكنهما قررتا ارتدائه بعد العودة من عطلة رعاية طفل، أنظر الموقع الإلكتروني: منع الحجاب في أماكن العمل بأوروبا: تمسك بحيادية الدولة أم تدخل في الحياة الشخصية؟، ١٨ يوليو/ تموز ٢٠٢١.

<https://www.bbc.com/arabic/interactivity-57881548>

(٣٩) الحجاب في أوروبا.. حيرة الحرية الدينية بين ثقافتين، <https://alarab.co.uk>

(٤٠) تواجه المحجبة ضغوطاً كبيرة، فمرة تُسمّى المرأة الشاذة المعتمدة بالسود، وتارةً المتحجرة المنغلقة، وأخرى أنها قبيحة المنظر، وتحت مبرر الحرية طالبوا المرأة بنزع حجابها، فمن الصعوبة أن تحافظ المرأة على حجابها في ظل هكذا ظروف قاسية، أنظر: جعفر اليوسف، الحجاب إيمان وقناعة، دار البيان العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، بيروت، ص ٤٥-٤٦-٥٠.

(٤١) محكمة سويدية تحكم لمسلمة رفضت مصافحة رجل في مقابلة عمل بتعويض مالي، بقلم: Hani Almalazi، آخر تحديث: ٢٠١٨/٠٨/١٦.

<https://arabic.euronews.com/2018/08/16/swedish-court-rules-compensation-for-muslim-woman-who-refused-job-interview-handshake>

(٤٢) أبرز أحكام القضاء الأوروبي بشأن الحجاب، ٢٠١٧/٣/١٤.

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/3/14/>

(٤٣) أنظر الموقع الإلكتروني: الحكم لصالح حجابها.. نزاع قضائي بين امرأة مسلمة وإدارة متجر في ألمانيا بقلم: Hassan Refaei، ٢٠١٩/٠١/٣٠.



<https://arabic.euronews.com/2019/01/30/judicial-dispute-between-a-muslim-woman-and-management-of-a-shop-in-germany>

(٤٤) محكمة ألمانية ترفض حظر النقاب في مدارس هامبورغ، آخر تحديث: ٢٠٢٠/٠٢/٠٣.

<https://arabic.euronews.com/2020/02/03/german-court-refuses-ban-veil-in-hamburg-schools>

(٤٥) أبرز أحكام القضاء الأوروبي بشأن

الحجاب، [/aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/3/14](http://aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/3/14)

(٤٦) وإذا نظرنا إلى تصرفات الحكومات سابقاً، خصوصاً في إيران، في بداية العهد الملكي، حين

أصدرت قراراً رسمياً بمنع الحجاب منعاً باتاً في جميع أرجاء البلاد، ووزعت رجال الأمن والشرطة في الشوارع والأسواق من أجل مكافحة الحجاب، وبسبب ذلك رجحت النساء المؤمنات البقاء في البيوت وعدم الخروج منها لعدة سنوات، أنظر: السيد محمد إبراهيم الموحّد، الحجاب سعادة لا شقاء، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠١٠م، بدون دار نشر، ص ١١.

(٤٧) قرار مثير تصدّره محكمة فرساي... هل يعود "الحجاب" إلى القطاع الخاص في فرنسا؟، بقلم:

Hani Almalazi ، آخر تحديث: ٢٠١٩/٠٤/٢٠.

<https://arabic.euronews.com/2019/04/20/is-the-islamic-headscarf-back-to-the-private-sector-in-france>

(٤٨) وهنا لا بد أن نشير إلى أن الحجاب الإسلامي لا يعني حبس المرأة في دارها، والحيلولة دون فعاليتها

ونمو استعداداتها، وبالتالي لا يؤدي الحجاب إلى تضيق قدرات المرأة وتعطيل استعداداتها الفطرية، أنظر: مرتضى مطهري، مسألة الحجاب، الدار الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م، ص ٧٧.

(٤٩) أنظر الموقع الإلكتروني: المحكمة الدستورية في النمسا تبطل حظر ارتداء الفتيات الحجاب في

المدارس الابتدائية، بقلم: يورونيوز مع أف ب، آخر تحديث: ٢٠٢٠/١٢/١٣.

<https://arabic.euronews.com/2020/12/13/austria-constitutional-court-abolishes-law-bans-hijab-schoolgirls>

(٥٠) المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تنصف سيدة طردتها محكمة بلجيكية لرفضها خلع الحجاب،

آخر تحديث: ٢٠١٨/٠٩/٢٠.

<https://arabic.euronews.com/2018/09/20/eu-court-of-human-rights-rules-in-favour-of-veiled-muslim-woman-ousted-from-belgium-court>

(٥١) الحجاب في أوروبا.. بين التأييد والرفض، الاثنين ١٣ أغسطس ٢٠١٨.

<https://www.alkawthartv.com/news/154433>.

(٥٢) الزبي الإسلامي في أوروبا من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. <https://ar.wikipedia.org/wiki>

(٥٣) ما هي العلمانية ولماذا تتسبب في مثل هذه الانقسامات في فرنسا؟، بقلم: يورونيوز، ٢٠٢٠/١١/٠٤.

<https://arabic.euronews.com/2020/11/04/france-secularism-is-causing-many-divisions-in-the-country>

(٥٤) أريانا مظفري، المحجبات في فرنسا: المشاريع الخاصة ضد التمييز..

www.jadaliyya.com/Details/40847

(٥٥) والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا الحجاب؟ الجواب يتلخّص في حفظ الإنسان والمجتمع من الرذيلة

والفساد، والحفاظ على كرامة المرأة وعفتها وشرفها وبقاء المحبة الزوجية، حيث أن المحجبة

تستقطب حب الزوج واهتمامه، حيث يراها أنها تحبه ومختصة به، وإعانة الرجل على الاستقامة

فالاختلاط تكدير، وبالعكس فإن غير المحجبة يراها الكل، فهي لا تختص بزوجها وهذا ما يؤثر

على تماسك الأسرة وتلاشيها، وحينما يكون المجتمع محجباً، وهذا يعتبر وقاية من الانحرافات

الجنسية، أنظر المصادر التالية:



- السيد محمد الحسيني الشيرازي، الحجاب الدرع الواقعي، دار صادق، كربلاء، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٤م، من ص ٦٦ إلى ١١.
- محمد بن محمد بن مطهر المنصور، مكتبة مركز بدر العلمي والثقافي، الجمهورية اليمنية، صنعاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ٣٢.
- (٥٦) كريم محمد، لماذا تكره فرنسا
- الحجاب؟ aljazeera.net/midan/intellect/sociology/2017/3/11
- (٥٧) حزب مارين لوبان يقترح قانونا لتوسيع حظر الحجاب بفرنسا ويتحدث عن حرب مع "الفكر المتطرف"
- <https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/1/30/>
- (٥٨) الحجاب ليس عادة أو تقليد أو واقع فرضه نظام معين أو تخلف ورجعية، إنما هو شريعة إلهية، أنظر: د. حسن بن أحمد الهواري، كتاب الحجاب، منظمة سبل السلام الخيرية العالمية، بدون دار نشر، الخرطوم، السودان، ٢٠١٢م، الطبعة الثانية، ص ١٠-١١.
- (٥٩) مخاوف المحجبات في أوروبا بعد قرار السماح بحظر الرموز الدينية، <https://www.dw.com/ar>
- (٦٠) بعد حظر "النقاب" .. بلدان أوروبية تسعى إلى منع "حجاب" تلميذات المدارس، بقلم: Euronews، ٢٠١٨/٠٤/٠٩.
- <https://arabic.euronews.com/2018/04/09/which-european-countries-consider-bans-on-the-headscarf>
- (٦١) أنظر المواقع الالكترونية التالية:
- الذي الإسلامي في أوروبا، من ويكيبيديا (الموسوعة الحرة). <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- هل أنهى كورونا الأساس القانوني لفكرة حظر البرقع والنقاب في أوروبا؟ ٢٠٢٠/٠٩/٢٦.
- <https://arabic.euronews.com/2020/09/26/has-covid-19-break-up-the-case-for-prohibition-the-burqa-in-europe>
- (٦٢) عبدالله إدريس ومحمد حسن عامر، اتساع حظر الحجاب في أوروبا.. وباحثة: السبب تصاعد اليمين المتطرف، ١٩ مايو ٢٠١٩. <https://www.elwatannews.com/news/details/4164113>
- (٦٣) الحجاب في أوروبا.. حيرة الحرية الدينية بين ثقافتين، الخميس ٢٩/٠٦/٢٠١٧
- <https://alarab.co.uk>
- (٦٤) الحجاب الكامل يثير جدلا في أوروبا، <https://sverigesradio.se/artikel/3808520>
- (٦٥) الذي الإسلامي في أوروبا، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. <https://ar.wikipedia.org/wiki>
- (٦٦) سوسن جميل حسن، الحجاب في أوروبا إلى الواجهة من جديد. <https://www.syria.tv>
- (٦٧) مدينة بلجيكية ترفض منح ترخيص بناء مدرسة إسلامية، بقلم: Euronews، ٢٠١٩/٠٣/٢٨.
- <https://arabic.euronews.com/2019/03/28/belgian-city-refuses-to-grant-permission-to-build-an-islamic-school>
- (٦٨) رشيد سعيد قرني، مسلمون في النمسا يلوحون بمقاضاة الحكومة بعد إجراءات حظر ارتداء الحجاب في المدارس، آخر تحديث: ٢٠١٩/٠٥/١٦.
- <https://arabic.euronews.com/2019/05/16/austrian-muslims-to-challenge-school-headscarf-ban-in-court>
- (٦٩) بقلم: Ahed Alkalls، ماكرون يعتبر أن الحجاب "لا يتوافق مع العادات الفرنسية"، ٢٠١٨/٠٤/٢٠.



<https://arabic.euronews.com/2018/04/16/macron-the-veil-is-not-in-accordance-with-civility>

(٧٠) أنظر الموقع الإلكتروني: ماكرون: ارتداء الحجاب في الأماكن العامة ليس شأني.

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/10/25>

(٧١) وزيرة فرنسية تعبر عن عدم رغبتها في رؤية فتيات صغيرات محجبات.

<https://www.trtarabi.com/now>

(٧٢) Mohamed Lamine Bezzaz، نواب فرنسيون يغادرون جلسة في البرلمان بسبب حضور فتاة محجبة يعيد فتح الجدل حول الرموز الدينية. آخر تحديث: ٢٠٢٠/٠٩/١٨.

<https://arabic.euronews.com/2020/09/18/french-mps-leaveparliament-because-of-a-veiled-creates-controversy-in-france>

(٧٣) الزبي الإسلامي في أوروبا، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، https://ar.wikipedia.org/wiki/Ranim_Aldaghestani

(٧٤) Ranim Aldaghestani، خبراء: الإسلام في صلب نقاش في فرنسا يغذيه "الانفعال" و"الجهل".

<https://arabic.euronews.com/2019/10/31/islamophobia-islam-france-europe-overdo-extreme-right-veil-terrorism-emmanuel-marcon>

(٧٥) دراسة: معظم الأوروبيين يؤيدون فرض قيود على لباس النساء المسلمات في أوروبا.

<https://arabic.euronews.com/2018/09/18/most-of-europeans-support-restrictions-on-muslim-women-religious-clothing>

(٧٦) المحجبات في غرونوبل يلجأن إلى الشارع لمواجهة حظر البوركيني، بقلم: Euronews، ٢٠١٩/٠٧/٠١

<https://arabic.euronews.com/2019/07/01/grenoble-veiled-women-turn-to-dialogue-instead-of-challenge-over-burkini-ban>

(٧٧) أنظر الموقع الإلكتروني: شارلي إيبدو تنشر رسماً يثير الاستمزاز بحق رئيسة نقابة للطلبة في فرنسا، بقلم: Sami Fradi، آخر تحديث: ٢٠١٨/٠٥/٢٤.

<https://arabic.euronews.com/2018/05/24/a-charlie-hebdo-cartoon-targeting-president-of-unef-paris-iv-over-hijab>

(٧٨) إحصاءات صادمة عن العنصرية ضد المسلمين في فرنسا.

<https://arabic.euronews.com/2019/11/06/france-more-than-40-percent-of-muslims-were-victims-of-racist-behavior>

(٧٩) الحجاب في دول العالم، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، <https://ar.wikipedia.org/wiki/https://www.dw.com/ar>

(٨٠) مخاوف المحجبات في أوروبا بعد قرار السماح بحظر الرموز الدينية.

<https://www.dw.com/ar>

(٨١) أنظر الموقع الإلكتروني: زينب شاكر السماك، حظر الحجاب في أوروبا وحرب التمييز الثقافي،

<https://annabaa.org/arabic/rights/9606> ٢٠١٧ كانون الثاني

(٨٢) لكنه تراجع خلال حملة الانتخابات الأخيرة، وأكد جونسون أن حزبه "لا يتسامح مطلقاً" مع حوادث معاداة السامية والإسلام أو أي شكل من أشكال الانحياز، واعتذر جونسون عن "أي أذى أو إساءة للمشاعر التي تسببت بها" حوادث سابقة وقال إنه "لا يمكن التسامح حيالها"، أنظر المواقع الإلكترونية التالية:

● المحافظون البريطانيون يواجهون اتهامات بالإخفاق في معالجة معاداة الإسلام، ٢٠١٩/١٢/١٩.

<https://arabic.euronews.com/2019/12/19/uk-conservatives-face-criticism-for-internal-anti-islam-attitude>



- بقلم: Sami Fradi & يورونيوز، ارتفاع الهجمات ضد المسلمين في بريطانيا بنسبة (٣٧٥) % بسبب تعليقات جونسون بشأن النقاب، آخر تحديث: ٢٠١٩/٠٩/٠٢.

<https://arabic.euronews.com/2019/09/02/boris-johnson-s-burqa-comments-led-to-surge-in-anti-muslim-attacks>

(٨٣) وعبرت (فايدل) عن رفضها لسياسة الهجرة التي تنتهجها الحكومة الحالية بقولها: "برقع وفتيات بحجاب ورجال مسلحين بسكاكين لن يضمنوا رخائنا ولا نمونا الاقتصادي، ولا الرفاهية الاجتماعية بصفة خاصة".

(٨٤) انتقادات برلمانية لحزب البديل الألماني لهجومه على المحجبات واللاجئين، بقلم: عمرو حسن، آخر تحديث: ٢٠١٨/٠٥/١٧.

<https://arabic.euronews.com/2018/05/17/afd-parliamentary-faces-backlash-following-comments-about-veiled-women-and-immigrants>

(٨٥) برلماني يقترح أن يحمل المهاجرون المسلمون أسماء فرنسية وحظر الحجاب "حتى في الشارع"، بقلم: Mohammed Shaban، آخر تحديث: ٢٠١٨/١١/٢٢.

<https://arabic.euronews.com/2018/11/22/french-mp-proposes-muslims-adopt-french-names-and-extend-ban-on-islamic-headscarves>

(٨٦) رئيس المجلس الأعلى ليهود ألمانيا يعارض حظر الحجاب، نشر بتاريخ: ٢٠١٧/٠٤/٢٣.

<https://www.infomigrants.net/ar/post/2909/>

(٨٧) هل أنهى كورونا الأساس القانوني لفكرة حظر البرقع والنقاب في أوروبا؟، ٢٠٢٠/٠٩/٢٦.

<https://arabic.euronews.com/2020/09/26/has-covid-19-break-up-the-case-for-prohibition-the-burqa-in-europe>

(٨٨) وقالت مريم لصحيفة التايمز إنها كانت تتعرض للهجوم قبل فيروس كورونا لارتدائها النقاب، ولكن مع انتشار أغلبية الوجه خلال الجائحة، جعلها تشعر بأنها "منتصرة"، وأضافت: "ها أنت ذا - كنت تعارض هذا العام الماضي، والآن أنت تنضم إلي، يمكنك أن ترى أن التهديد الأمني المفترض فجأة قد توقف".

(٨٩) أما كريمة رحمان، رئيسة مجموعة تضم أكثر من (٧٠) امرأة ترتدي النقاب في هولندا تدعى "لا تلمس نقابي" بدورها قالت: "الحكومة كانت تتحدث عن النقاب لسنوات وسنوات وتجعله مشكلة مع كل أنواع الحجج حول مدى خطورتني وانفصالي عن المجتمع، لكنهم جميعاً يرتدون أفتحة الآن".

(٩٠) بعد إجبار الناس على ارتداء الكمامات.. هل تتجه أوروبا إلى إلغاء قوانين حظر النقاب؟ ٢٠ مايو ٢٠٢٠.

<https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2020/05/20/>

(٩١) اللائكية أو العلمانية الفرنسية، بالفرنسية laïcité (تتطق [la.isi'te])، هي مفهوم يُعبر عن فصل الدين عن شؤون الحكومة والدولة وكذلك عدم تدخل الحكومة في الشؤون الدينية. تواجدت العلمانية في فترة مُبكرة من التاريخ الفرنسي المعاصر استناداً إلى القانون الفرنسي لفصل الكنيسة عن الدولة عام ١٩٠٥م، وامتد تفسير العلمانية الفرنسية ليشمل المساواة في التعامل مع جميع الأديان، وأصبح التفسير أكثر تحديداً في عام ٢٠٠٤م.

أنظر: الموسوعة السياسية، <https://political-encyclopedia.org/dictionary/>

(٩٢) الزبي الإسلامي في أوروبا من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة. <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

(٩٣) مخاوف المحجبات في أوروبا بعد قرار السماح بحظر الرموز الدينية. <https://www.dw.com/ar/>

(٩٤) تضامن رئيس النمسا مع الحجاب يثير المعترضين.

<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2017/4/27/>

(٩٥) رشيد سعيد قرني، مجلس حقوق الإنسان يصوّت قرار فرنسا حظر لبس النقاب بالعنصري.





<https://arabic.euronews.com/2018/10/12/the-ohchr-is-preparing-to-criminalize-france-s-ban-on-wearing-the-veil-in-public-places>

^(٩٦) Rachid Said Guerni، انتقادات لاذعة لوزارة الخارجية البريطانية لدعوة موظفيها لارتداء الحجاب في يومه العالمي، آخر تحديث: ٢٠١٨/٠٢/٠٩.

<https://arabic.euronews.com/2018/02/09/uk-foreign-office-faces-backlash-after-giving-out-headscarves-during-world-hijab-day-event>

^(٩٧) عمرو حسن، زعيم حزب اليمين المتطرف السويدي يتراجع عن المطالبة بحظر النقاب، ٢٠١٨/٠٢/٠٩.

<https://arabic.euronews.com/2018/02/09/swedish-far-right-politician-backs-off-on-niqab-ban>

^(٩٨) بالفيديو.. نائبة نمساوية ترتدي الحجاب بالبرلمان رفضاً لقرار الحظر، ٢٠١٩/٠٥/١٧.

<https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/5/17>

^(٩٩) المحكمة الدستورية في النمسا تلغي حظر الحجاب في المدارس الابتدائية ١٢ ديسمبر/ ٢٠٢٠.

<https://www.bbc.com/arabic/world-55195987>

^(١٠٠) بقلم: Mohamed Lamine Bezzaz، الأمم المتحدة تنتقد قانون حظر البرقع في هولندا، ٢٠١٩/١٠/٠٨.

<https://arabic.euronews.com/2019/10/08/united-nations-criticize-dutch-law-banning-burqa-in-public-transport>

^(١٠١) الذي الإسلامي في أوروبا من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

^(١٠٢) أنظر الموقع الإلكتروني: أريانا مظفري، المحجبات في فرنسا: المشاريع الخاصة ضد التمييز.

<https://www.jadaliyya.com/Details/40847>

^(١٠٣) الذي الإسلامي في أوروبا من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

^(١٠٤) مسلمو أوروبا قلقون من تزايد الهجوم على الحجاب.

<https://arabi21.com/story/1181557>

^(١٠٥) هل أنهى كورونا الأساس القانوني لفكرة حظر البرقع والنقاب في أوروبا؟ آخر تحديث: ٢٠٢٠/٠٩/٢٦.

<https://arabic.euronews.com/2020/09/26/has-covid-19-break-up-the-case-for-prohibition-the-burqa-in-europe>

^(١٠٦) أبرز أحكام القضاء الأوروبي بشأن الحجاب.

www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/3/14

www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/3/14

^(١٠٧) أيوب الريمي استثناء بريطاني.. مسلمات يبلغن أعلى المناصب وهن يرتدين الحجاب ٢٠٢٠/٦/٢٨

<https://www.aljazeera.net/news/women/2020/6/28/>

^(١٠٨) لقاء حصري مع ليلي علي علمي.. أول نائبة محجبة تحت قبة البرلمان السويدي.

<https://arabic.euronews.com/2018/10/15/euronews-interview-somali-born-laila-ali-almi-first-veiled-member-of-sweden-parliament>

^(١٠٩) Hassan Refaei، معلّمات سويديات غير مسلمات يرتدين الحجاب رفضاً لقرار حظره في المدارس

<https://arabic.euronews.com/2020/01/20/sweden-non-muslim-teachers-wearing-headscarf-rejecting-the-decision-to-ban-it-in-schools>



(١١٠) مخاوف المحجبات في أوروبا بعد قرار السماح بحظر الرموز الدينية،
/https://www.dw.com/ar

(١١١) أنظر الموقع: دعوات لمكافحة التمييز ضد النساء المحجبات في أوروبا في مجلس حقوق الإنسان

<https://www.alquds.co.uk>

(١١٢) أريانا مظفري، المحجبات في فرنسا: المشاريع الخاصة ضد التمييز
www.jadaliyya.com/Details/40847

(١١٣) هشام أبو مريم، محجبات فرنسا.. منبذات من سوق العمل، ٢٠١٨/٢/٩.

<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/2/9/>

(١١٤) كما ذكرت المجموعة في بيان رسمي عبر حسابها في تويتر "تُعلّق ديكاتلون مشروعها لتسويق الحجاب الرياضي "كالنجي" تصدياً للتهديدات التي يمكن أن تمس عمال الشركة"، أنظر الموقع الإلكتروني: مجموعة "ديكاتلون" تتراجع عن تسويق حجاب الركض في فرنسا بعد تهديدات، بقلم: Sami Fradi، ٢٠١٩/٠٥/٠٩.

<https://arabic.euronews.com/2019/02/27/a-sport-hijab-commercialized-soon-in-france-by-decathlon>.

(١١٥) الحجاب في أوروبا.. بين التأييد والرفض، ١٣ أغسطس ٢٠١٨.

www.alkawthartv.com/news/154433

(١١٦) مخاوف المحجبات في أوروبا بعد قرار السماح بحظر الرموز الدينية،
<https://www.dw.com/ar>

(١١٧) فقبل الحرب العالمية الثانية كانت المرأة في النمسا التي تلبس الحجاب والثوب التقليدي للنساء تُعد متجذرة ووطنية، وفي الخمسينات بدأ التحول وصار غطاء الرأس التقليدي جزءاً مكماً للموضة. (١١٨) وبالمقابل يحتفل العالم في الأول من شهر شباط/فبراير من كل عام باليوم العالمي للحجاب، حيث تقوم العديد من السيدات غير المحجبات بارتدائه لمدة يوم لمشاطرة التجربة والتوعية بالحجاب وأركانه.

(١١٩) باحثة أولى معنية بغرب أوروبا في قسم أوروبا وآسيا الوسطى في هيومن رايتس ووتش، هي مختصة بقضايا التمييز والهجرة وسياسات اللجوء ومكافحة الإرهاب في غرب أوروبا.

